السرقات العلمية

في عيون العلماء

والرد على شبهات أهل الأهواء

بحث مختصر من كلام أهل العلم في حكم النقل بغير عزو

ويليه الرد على كبرى الشبهات حول هذه المسألة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٤١–٢٠٢٠

لمناصحة الكاتب

رقم الواتساب : ٠١٠٠٠٠٨٧١٣٧ (٠٠٢)

مقدمة

«الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وما أقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم يختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين» (١)

أما بعد

فهذه رسالة مختصرة حوت آراء العلماء وأقوالهم المعتبرة، والتي تبين بجلاء حكم تلك المسألة المنتشرة، أعني مسألة السرقات

١ – من خطبة الإمام أحمد في الرد على الجهمية

العلمية، والتي أصبحت ظاهرة خطيرة بل بلية، حتى بين بعض المنتسبين للسلفية!!

أيشك عاقلٌ أن من نقل كلام غيره بلصقه بعد قصِّه، ناقلا له بحرفه وتركيبه ونصِّه، عامداً لفعله دون مانع أو عذر يعتريه، أيشك عاقلٌ أن هذا شيٌ يشينه ويقدح فيه؟!

ولكن رأينا جميعا وسمعنا من تكلم مؤخرا، في هذه المسألة مؤصلا ومنظرا، فصار المعروف الواضح عندهم أمراً منكرا، وأصبح المنكر البين معروفا ومقررا!

فترى الواحد منهم يحتج بما يراه –بفهمه– ربما بعد البتر والجز، أو يحتج بما أخطأ فيه بعض الناس وشذ، ناسبًا للسلف ذاك المذهب الغث، زاعمًا أن عدم العزو طريقة أسلافنا، –وبئست الطريقة–!، فليس ذاك إلا ادعاءات باطلة وتزييفًا للحقيقة!!

وكل هذا لأجل شيخ طريقةٍ هم تابعوه!!، فأرادوا أن يبرروا له ما ائتفك فحرفوا العلم وزيفوه!، وإن هذا لشيء عجاب!!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((ولا يجوز لأحد أن يرجح قولا على قول بغير دليل، ولا يتعصب لقول على قول، ولا قائل على قائل بغير حجة!!

بل من كان مقلدا لزم حكم التقليد؛ فلم يرجح؛ ولم يزيف؛ ولم يصوب؛ ولم يخطئ!، ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سُمِع ذلك منه فقبل ما تبين أنه حق ورد ما تبين أنه باطل ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين)).

ويالله العجب صرنا نسمع ما لا نتوقع سماعه، من كل مدعٍ مد في الباطل باعه، فإذا بيَّن له ناصحٌ الحقَ انتفض أتباعه، وجعلوا متبوعهم هو همهم ومرادهم، فبذلوا في الدفاع عنه وقتهم وجهدهم!!

وتلك والله مأساة يتبعها مأساة؛ ولو وقف الطلاب بإنصاف مع شيوخهم لكانوا لهم قاربًا للنجاة؛ فكما قال شيخ الإسلام: ((فإن كان أستاذ أحد مظلوماً نصره وإن كان ظالما لم يعاونه على الظلم بل يمنعه منه))!

ولكن وللأسف الشديد راح كل متعصب يدافع عن شيخه لأنه شيخه، لا لأنه صاحب الحق في المسألة؛ فيجمع من هنا وهناك المشتبه، ليفصِّل قميصًا يناسب شيخه محتجا علينا به!!

ولما رأيت أن أمر هؤلاء ذاع وانتشر، بما لبسوا به على بعض محدودي النظر، فعزمت على تتبع ما نُقل من شبهات بنوع من البحث والتدبر، فكان ما منَّ عليَّ به العلي الأكبر، بكشف شبهات كل سارقٍ ومزورٍ!

فهذا يقول لقد نقل فلان من فلان دون عزو وإحالة، وذاك يدعي أن حماية الملكية الفكرية تشبهٌ بالغرب وضلالة، وثالث يرمي الأئمة بالنقيصة في مقاله، ورابع وخامس وسادس، حتى صار الأمر المعلوم قبحه بالفطرة كالأمر السائغ!

وحتى لا أطيل فتلك رسالة أنشرها في وريقات، بعد أن استمعت لجل من تكلم في المسألة وما أوردوه من شبهات، وقد وضعت نفسي فيما أكتبه هنا خلف العلماء الأثبات، محتجا بما ثبت عنهم من فتاوى ونقولات !!

☜ **وأما عملي في هذه الرسالة:**

فأولا: أن أنقل لكم ما وقفت عليه من كلام العلماء سلفا وخلفا في مسألة النقل بغير عزو المعروفة بالسرقات العلمية.

وثانيا: أن أعرض بعض شبهات القوم التي أوردوها في المسألة مع الرد عليها باختصار.

وكل ما أرجوه من إخواني، أن يقرأوا -بتأنٍ- كتابي، وأن يناصحوني فيما غلطت فيه سرا أو جهرا، دون سب أو افتراء، ولكم مني الرجوع علنا عما يبين لي من أخطاء؛ فالمؤمن الصادق هو من يجعل نصب عينيه قوله تبارك وتعالى:

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ وقوله سبحانه: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾

أسأل الله أن يجعلني وإياكم ممن قال فيهم: ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ﴾

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد بن عبد الحي

توطئة وتمهيد

إن وصف السرقات العلمية الذي أتناوله في رسالتي هذه، والتي حذر منه علماء الأمة سلفًا وخلفًا، إنما يُراد به: نقل الشخص لكلام غيره بغير إحالة لقائله، مع ما يصاحبه من إيهام أنه من علم ناقله، فيظهر للناس وكأنه العالم ذو الجلالة، وهو في الحقيقة على غيره عالة، متشبع بما لم يعطه من غير عزو أو إحالة!!

مع التأكيد أيضا أنه ليس كل ناقل بغير عزو يصفه العلماء بالسارق؛ إذ لابد من توافر لشروط الحكم وانتفاء للموانع:

فقد يقع عند بعض العلماء سهوٌ عن عزو كلام لصاحبه!!

وقد لا يتمكن العالم من العزو لعذر حقيقي يصاحبه!!

وقد يقع الأمر بين تلميذ وشيخه –دون تعمد– لتأثره به!!

وقد يقع الأمر فيما اكتسبه المرء فحفظه ثم أداه وسط كلامه بطريقته!!

وقد يقع الأمر فيما ذاع من العلم وانتشر. كقواعد العلم والفوائد الغير مستغربة!!

أما من يتخذ الأمر ديدنًا له، كمن يسرق كتابًا بعضه أو أكمله، أو بحثًا بتقاسيمه ومسائله، أو تحقيقًا لكتاب بترتيبه وتسلسله، أو فائدةً مستغربةً في مبحث أو مسألة، فتلك سرقة وخيانة، وتشبع بما لم يعطه وتضييع للأمانة، وإليكم فيما سيأتي بيانه:

الفصل الأول

الأدلة الواضحة الجلية

في بيان حكم السرقات العلمية

أولا: بعض الأدلة العامة من الكتاب والسنة بفهم السلف على حرمة السرقات العلمية:

الدليل الأول:

قال تبارك وتعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران ١٨٨]

ووجه الدلالة من الآية أن من يسرق كلام غيره بنصه ولا يعزوه له، فإنه يحب أن يحمد بما لم يقله، فيذكر كلام غيره منسوبًا إليه، فيقال فلان عالم، وإن ادعى أنه لا يفرح بهذا فيقال له: فلم لم تذكر من نقلت عنه، وتنسب له قوله؟!

● قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((يعني بذلك المرائين المتكثرين بما لم يعطوا، كما جاء في الصحيحين عن رسول الله ﷺ: «**من ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها** لم يزده الله إلا قلة» وفي الصحيح: «المتشبع بما

لم يعط كلابس ثوبي زور»)) [تفسير ابن كثير ١٨١/ ٢]، قلت: وسارق العلم مدعٍ كذبا وتكثراً أنه أَلَّف وما أَلَّف!

● وجاء في تفسير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((﴿ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا﴾: **أن يقول لهم الناس علماء، وليسوا بأهل علم**، لم يحملوهم على هدى ولا خير، ويحبون أن يقول لهم الناس: قد فعلوا)) [تفسير الطبري ٤٦٦/ ٧]

● وقال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا: أي: **بالخير الذي لم يفعلوه، والحق الذي لم يقولوه**، فجمعوا بين فعل الشر وقوله، والفرح بذلك ومحبة أن يحمدوا على فعل الخير الذي ما فعلوه.)) [تفسير السعدي ١٦٠]

قلت: ولا شك أن نقل كلام العلماء دون عزو داخل في هذا الأمر، فالقارئ يتوهم أنه من كلام المصنف فيحمد له صنيعه، وليس هو في الحقيقة من فِعله!!

الدليل الثاني:

ما جاء عند مسلم وغيره من حديث أبي ذر، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:

((من ادعى ما ليس له فليس منا ،وليتبوأ مقعده من النار))

ووجه الدلالة واضح من هذا الحديث، فمن ينقل كلام غيره بدون عزو فإنه يدعيه لنفسه، فكل من يسمعه أو يقرأه سيظنه من كلامه، وليس كلامه، فهو داخل في عموم هذا الوعيد الشديد.

● قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((يؤخذ من رواية مسلم تحريم الدعوى بشيء ليس هو للمدعي **فيدخل فيه الدعاوى الباطلة كلها مالا وعلما** وتعلما ونسبا وحالا وصلاحا ونعمة وولاء وغير ذلك)) [فتح الباري ٦/٥٤١]

● قال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((وَقَدْ يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا اللَّفْظِ **الدَّعَاوَى الْبَاطِلَةُ فِي الْعُلُومِ**)) [الإحكام ٢٠٩/ ٢]

● وقال الفاكاهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «ومنِ ادَّعى ما ليسَ له، فليسَ مِنَّا»، **عموم تدخل [فيه] الدعاوى الباطلة كلِّها؛ نسبًا، ومالًا، وعلمًا**، وحلمًا، وإليه يُشير قوله -عليه

الصلاة والسلام-: «المُتَشَبِّعُ بِمَا لَيْسَ لَهُ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»، أعاذنا الله من ذلك، وسلكَ بنا أنهج المسالك، إنه ولي ذلك، والقادرُ عليه.)) [رياض الأفهام ٨٤/ ٥]

● وقال ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((تحريم دعوى ما ليس له في كل شيء، سواء تعلق به حق لغيره أم لا، **ويدخل فيه الدعاوى الباطلة كلها مالًا وعلمًا وتعلمًا ونسبًا وحالًا وصلاحًا ونعمة وولاء**، ويخرج ذلك من الأوصاف خصوصًا إذا ترتب عليها مفاسد وإليه تفسير الحديث الآخر في الصحيح: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»)). [الإعلام بفوائد عمدة الأحكام٥٠٦/٨]

● وقال الوزير ابن هبيرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((وقد يكون المدعي ما ليس له في باب الأموال، **وقد يكون من باب الأقوال**، وقد يكون من باب الأحوال، والأجمل للمؤمن التقي أن لا يتسع [٢] بما له، فكيف بأن يدعي ما ليس له؟)) [الإفصاح ١٧٠/٢]

٢ - ولعل الأقرب والله أعلم (يتشبع).

● وقال العلامة البسام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((**يدَّعي علما من شَرْعٍ**، أو طب، أو غيرهما، ليكسب من وراء دعواه، فيكون ضرره عظيما، وشره خطيرا.)) [تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ١/٦٢٣]

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدها: ((قوله: «ومن ادَّعى ما ليس له» **يدخل فيه كل دعوى باطلة، من نسب، أو مال، أو علم**، أو صنعة، أو غير ذلك، فكل شيء يدَّعيه، وهو كاذب، فالنبي ﷺ بريئ منه، وهو من أهل النار، فليختر مقامه فيها.)) [تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ١/٦٢٤]

● قال الشيخ إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((**من ادعى ما ليس له: كائنا ما كان علما أو تعلما** أو صلاحها أو حالا أو مالا أو نعمة أو غير ذلك.)). [الإلمام بشرح عمدة الأحكام ٢/٩٤]

قلت: ولا شك أن من انتحل كلام غيره في مصنفه دون عزو له فيوهم القارئ أنه كلامه وبحثه وتدقيقه داخل في ادعاء ما ليس له، وكفى به وعيدا ما جاء في الحديث السابق!!

الدليل الثالث:

ما ورد في الصحيحين عن أسماء أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن لي ضرة فهل علي جناح أن أتشبع من مال زوجي بما لم يعطني؟ فقال ﷺ: ((المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور)).

ووجه الدلالة في الحديث أنه عام في كل من تزين بما ليس له، وادعى ما لا يملكه، فهو بفعله كلابس ثوب الزور، فيدخل فيه من ينتحل علم غيره بفصه ونصه، دون عزو لقائله، فإنه يتشبع به ولم يعطه.

● جاء في شرح البخاري لابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((قال أبو عبيد: قوله: «المتشبع بما لم يعط» **يعنى المتزين بأكثر مما عنده** يتكثر بذلك ويتزين بالباطل)) [شرح صحيح البخاري لابن بطال ٦ /٣٤٦/ ٧]

● قال الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((المتشبع بِمَا لَا يملك؛ أَي المتكبر **المفتخر بِأَكْثَرَ مِمَّا عِنْده أَو بِمَا لَيْسَ عِنْده مِنْهُ شَيْء كمن يتشبه بالزهاد وَلَيْسَ بزاهد حرصا على أَن ينْسب إِلَى مَا لَيْسَ أَهلا لَهُ فقد لبس ثِيَاب الزُّور وَالْبَاطِل** وتضاعفت لَهُ الجرأة على الْكَذِب والتلبيس على من يَثِق

بِمَا أظهره مِمَّا لَا أصل لَه، وتشبيهه بلابس ثوبي زور مثل مَضْرُوب ومبالغة فِي الذَّم)) [تفسير غريب ما في الصحيحين ٥٥٦]

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((هذا كله **منقول من كلام المجيب** من كتاب [الصارم المسلول على شاتم الرسول] لكنه أزال بهجته، وحذف من محاسنه ما يبيّن حقيقته، فالمجيب هو المنافح عن الله ورسوله، **وهذا كالمتشبع بما لم يعط، ومن تشبع بما لم يعط فهو كلابس ثوبي زور**..)) [الاستغاثة في الرد على البكري ٣٩٤] [٣]

● قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((فالتشبع: **افتخار الإنسان بما لا يملكه**، ومنه قول النبي ﷺ: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»)) [مدارج السالكين ٢/٦٣]

● وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضا رادا على حجة من يقول بالتقليد: ((وهل ما ذكرتم من الأدلة إلا ثيابا استعرتموها من صاحب الحجة فتجملتم بها بين الناس؟ **وكنتم في ذلك متشبعين بما لم تعطوه، ناطقين من العلم بما شهدتم على أنفسكم أنكم لم تؤتوه؟ وذلك ثوب زور**

---

٣ - وقد أفادني هذا النقل أخي أبو المنذر إسلام عربي.

لبستموه، ومنصب لستم من أهله غصبتموه)). [إعلام الموقعين ٣/٤٨٣]

• وقال الملا علي القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((هو الرجل يلبس الثياب المشتبهة كثياب الزهاد **يوهم أنه منهم**...)) [مرقاة المفاتيح ٢١٢١/ ٥]

• وقال ابن علان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((**المتشبع: يظهر أنه يحصل له فضيلة من علم، أو جاه، أو رفعة**)). [دليل الفالحين ٣٩١/ ٨]

• قال الشيخ فيصل آل مبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((«والمتشبع»: هو الذي يظهر الشبع وليس بشبعان، ومعناه هنا: **أن يظهر أنه حصل له فضيلة وليست حاصلة**، «ولابس ثوبي زور» أي: ذي زور، وهو الذي يزور على الناس، **بأن يتزيى بزي أهل الزهد أو العلم أو الثروة، ليغتر به الناس وليس هو بتلك الصفة**.)) [تطريز رياض الصالحين ١/٨٦٣]

قلت: فبان أن هذا الحديث عام يدخل فيه كل دعوى وإيهام، ومنه التشبع بما كتبه غيرك دون إحالة، فيشمل كل من كان هذا حاله!

وأكتفي بتلك الأدلة العامة التي يندرج تحتها بلا شك من تعمد ترك العزو حال النقل، ففيه الإيهام بالعلم والفضل، وفيه انتحال لما أخفاه الناقل من الأصل، ليُحمَد بما ليس له أهل!! ففاعله متشبع بما لم يعط غارق في الجهل!!

ولا يفوتني في هذا المقام أن أعلق على شبهة لبعضهم وهي قولهم إن هذه النصوص التي استدللتم بها نصوص عامة، والنقطة محل النزاع هي: [أخذ العلم من الغير بغير عزو] مسألة خاصة تحتاج لدليل خاص!!

والجواب: إن قولهم هذا كقول من تفيته بحرمة التدخين، فيسألك عن الدليل، فتجيبه بالأدلة العامة القاضية بحرمة إتلاف النفس والمال، فيطالب بالدليل الخاص في الدخان!!

ومع هذا، ومع وضوح الأمر فيما مر من أدلة جلية، فسأنقل نص كلام العلماء في عين مسألة السرقات العلمية، ليتبين للقارئ -بلا ريب- أن العزو هو طريقة السلف المرضية، وأن عدم العزو طريقة مشينة ردية.

ثانيا : كلام بعض العلماء سلفا وخلفا في أهمية عزو الكلام لقائله :

● قال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((**إن نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وإن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره**)). [مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ص٤]

● وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((ما ألزمه المزني عندي لازم؛ فلذلك ذكرته وأضفته إلى قائله؛ لأنه يقال: **إن من بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله**)) [جامع بيان العلم وفضله ٩٢٢/ ٢]

● وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خطبة كتابه: ((**وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله**)).

● قال الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((أخبرنا الداودي، **سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، يقول: إن من شكر العلم أن يجلس مع رجل فيذاكره بشيء لا يعرفه، فيذكر له الحرف عند ذلك فيذكر ذلك الحرف الذي سمعت من ذلك الرجل، فيقول ما كان عندي من هذا شيء حتى**

سمعت فلانا يقول فيه كذا وكذا، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم ولا توهمهم أنك قلت هذا من نفسك)). [الآداب الشرعية ٢/ ١٧٠]

● قال أبو محمد بن أبي نصر الباجسرائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِذَا أفــــادك إِنْسَــــانٌ بفائــــدةٍ مــن العلــومِ فــأَدْمِن شــكرَه أبــدا

وقــل: فُــلانٌ جــزاه الله صــالحةً أفادنيهــا، وألــقِ الكــبرَ والحســدا

● قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند ختامه لتفسير سورة "الكافرون": ((فهذا ما فتح الله العظيم به من هذه الكلمات اليسيرة والنبذة المشيرة إلى عظمة هذه السورة وجلالتها ومقصودها وبديع نظمها من غير استعانة بتفسير ولا تتبع لهذه الكلمات من مظان توجد فيها، بل هي استملاء مما علمه الله وألهمه بفضله وكرمه **والله يعلم أني لو وجدتها في كتاب لأضفتها إلى قائلها** ولبالغت في استحسانها)) [بدائع الفوائد١٤١/ ١]

● قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((ولو كان تجرَّد لعمل نُكَتٍ على كتاب شيخنا تحريرًا واستدراكًا ونحو ذلك، لكان أظهرَ لبيان فضيلته،

وقوة نفسه **مع السلامة مِنَ الإغارة على كلام شيخه، مِنْ غيرِ أن ينسبهُ إليه فليس ذلك مِنْ شكر العلم،** والله المستعان.)) [الجواهر والدرر ١٨٠/ ١]

● وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدها: ((**صح عن سفيان الثوري أنه قال ما معناه: نسبة الفائدة إلى مُفيدها من الدقة في العلم وشكره، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره**)) [الجواهر والدرر ١٨١/ ١]

● قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((**ومن النصيحة أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها فمن فعل ذلك بورك له في علمه وحاله، ومن أوهم ذلك وأوهم فيما يأخذه من كلام غيره أنه له فهو جدير أن لا ينتفع بعلمه، ولا يبارك له في حال؛ ولم يزل أهل العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائما**)) [بستان العارفين ١٦]

● وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((وإذا تأمل من ينصف هذه الأمثلة عرف أن **الرجل هذا عريض الدعوى بغير موجب، متشبع بما لم يعطه**

منتهب لمخترعات غيره ينسبها إلى نفسه من غير مراعاة عاتب عليه وطاعن ممن يقف على كلامه وكلام من أغار عليه)) [انتقاض الاعتراض ١/٢٦]

● وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضا في نفس الكتاب: ((**ثمّ ساق كلام فتح الباري بعينه من استلاب فوائد الذي سبقه كما هي موهمًا أنّها من تصرفه وتحصيله واستنباطه لو وقع تتبعه بطريق الإستيعاب لطال الشرح جدًا، لكن لم أكتب إلَّا ما طال فيه الإستلاب من غير أن يزيد من قبل نفسه شيئًا إلَّا ما يستحق الخدش فيه**)) [انتقاض الاعتراض ١/٢٤].

● قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((قد أوردت جميع كلام أبي البقاء معزوًّا إليه، ليعُرف قدر ما زدته عليه، وتتبعت ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث، **فأوردتها بنصها معزوّة إلى قائلها، لأن بركة العلم عزو الأقوال إلى قائلها، ولأن ذلك من أداء الأمانة، وتجنب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف، لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيفي،**

وهي المعجزات الكبرى، والخصائص الصغرى، ومسالك الحنفاء، وكتاب الطيلسان وغير ذلك، وضمّ إليها أشياء من كتب العصريين، ونسب ذلك لنفسه من غير تنبيه على هذه الكتب التي استمد منها، فدخل في زمرة السارقين، وانطوى تحت ربقة المارقين)) [عقود الزبرجد على مسند أحمد ٧١،٧٠/ ١]

● وقال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((**ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفا إلا معزوا إلى قائله من العلماء، مبينا كتابه الذي ذكر فيه**)) [المزهر ٢٧٣/ ٢]

● وقال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((واعلم أني لخصت فيه [أي في كتابه] مهمات مما في حواشي الكشاف السابق ذكرها ما له تعلّق بعبارة الكتاب، وضممت إلى ذلك نفائس تستجاد وتستطاب،... **غير ناقلٍ حرفًا من كلام أحدٍ إلا معزواً إليه؛ لأن بركة العلم عزوه إلى قائله**...)). [نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ١٨/ ١]

● وللسيوطي رسالتان في المسألة هما [البارق في قطع السارق]، [الفارق بين المصنف والسارق].

● وقال المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((فأما النقل من دواوين العلماء التي صنفوها في أنواع العلوم **فإني أعزو كل نقل إلى الكتاب الذي نقلته منه لأخلص من عهدته**.)) [الخطط ١٠/ ١].

● وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((من هذا الحديث نستطيع أن نفهم أن **من السرقة المحرمة هو ما جاء في السؤال من أن يأخذ المسلم علم غيره ثم ينسبه لنفسه، وحسبه في ذلك وعيدا قوله ﷺ «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»**، أي إن الذي يتظاهر مثلا بأنه غني، كيف يتظاهر؟ يأخذ ثوب الغني أو زينته فيلبسه ويتظاهر أمام الناس بأن هذا من كسبه ومن ماله وواقع الأمر ليس كذلك فهو عليه السلام يقول «المتشبع بما لم يعط» المتظاهر بما ليس له فهو كلابس ثوبي زور، وإنما قال كلابس ثوبي زور، لم يقل كلابس ثوب زور، وإنما قال كلابس ثوبي زور من باب المبالغة في زجر هذا الذي يتعاطى بما ليس له، **من أجل هذا وذاك لا يجوز للمسلم أن يأخذ العلم من كتاب وأن ينسبه إليه، هذا ولو كان بحثا أو تحقيقا، فكيف بنا إذا كان كتابا يأخذه برمته ثم ينسبه لنفسه،... رحمهم الله يقولون من بركة العلم عزو كل قول إلى قائله، لهذا يحرم أن يسرق المسلم كتابا ليس**

له ثم يعزوه لنفسه، هذا ما يحضرني جوابا عن هذا السؤال)) [سلسلة الهدى والنور الشريط رقم ١٦]

● وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضا: ((..**ليس من أخلاق أهل العلم أن يستفيدوا شيئا من أهل العلم ثمّ لا يعزونه إلى صاحبه و على هذا يقول العلماء في كتبهم من بركة العلم عزو كلّ قول إلى قائله هذا إذا كان هذا القول يعني له مزيّة فيه جهود أمّا أيّ قول ليس ضروريّا أنّ الإنسان يعزوه لقائله**...)) [الهدى والنور الشريط رقم ٤٧١]

● وقد سُئل الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نقل كلام العلماء دون عزو لهم هل هذه سرقة أم لا؟

فأجاب: ((**نعم هو سرقة، ولا يجوز شرعاً، لأنه تشبّع بما لم يعط، وفيه تدليس وإيهام أن هذا الكلام أو التحقيق من كيسه وعلمه**)).

فسُئل: شيخنا، بعضهم يحتجّ بما وقع فيه بعض العلماء السابقين..؟

فقال: ((**هل يفخرون بذلك؟ لا ينبغي لطالب العلم أن يفخر بذلك، واعلم يا أستاذ أن المنقول هو أحد أمرين: فمن نقل كلاماً لا يشك أحد رآه أنه ليس من كلامه؛ كمثل ما أقوله أنا وغيري: إن فلاناً ضعيف أو ثقة، فكل من يقرأ هذا يعلم أن هذا ليس كلامي، فهذا يغتفر، أما ما فيه بحث وتحقيق فلا يجوز أيًّا كان فاعله**)) [الألباني كما عرفته ٧٤، ٧٥ - بواسطة]

● وقال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضا: ((ولنعد إلى المقصود الأهم هنا، فأقول: إن الأحكام التي يطلقونها على الأحاديث تنقسم في الجملة إلى قسمين:

القسم الأول: **مما سرقوه من بعض المؤلفين قديماً وحديثاً، وفي بعضها نظر، وقد أكثروا جداً من الاستفادة من المجلد الأول من هذا [الصحيح] في بعض طبعاته السابقة، حتى في مقدمتهم، دون أن يتأدبوا بأدب قول العلماء: من بركة العلم عزو كل قول إلى قائله، وبخاصة إذا كان صادراً عن بحث وتحقيق وجهد وعلم ليس في مقدورهم النهوض**

به، فإني أخشى عليهم وعلى أمثالهم أن يشملهم قول النبي ﷺ: «المتشبِّع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور». متفق عليه.

وإذا كان النبي ﷺ لعن الواصلة، وهي التي تصل شعرها بشعر آخر، وسماه (الزّور) كما في [الصحيحين] وغيرهما، وذلك لما فيه من الإيهام والتدليس، فإن مما لا شك فيه أن النظر الصحيح والفقه الرجيح يقتضي تحريم ما هو أسوأ منه، ألا وهو تظاهر الجاهل بأنه عالم، وادعاؤه التحقيق، وهو في الحقيقة في ذلك لغيره مقلد رقيق! **وأسوأ منه أن ينسب لنفسه ما هو لغيره كما فعل هؤلاء، هداهم الله**)). [صحيح الترغيب والترهيب ١/٢٢]

● وكلام العلامة الألباني أكثر من أن يحصى في هذه المسألة.

● قال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((والكاتب الذي يكتب هذا المنسك **تجده نقل العبارة برمتها وشكلها ونقطها وإعرابها من كتاب آخر، ولا يقول: قال فلان في الكتاب الفلاني، وهذه سرقة علم، فهؤلاء نعتبرهم سراقا**)) [شرح حلية طالب العلم – ٢٩٧]

● قال شيخ العربية محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما أفادني أحد إخواني: ((**قضية السطو على أقوال الناس وآرائهم وأعمالهم، ثم ادعاء تملكها بملك عزيز مقتدر، ثم الاستعلاء بهذا الملك المغصوب، والاستطالة به على الناس، وأبشع من ذلك أن ينكشف أمر هذا الغصب والسطو ويتسامع به الناس، ويدل الكتاب والعلماء على الأصل المغصوب كتابة موثقة منشورة، فلا يبالي الساطي بشيء من ذلك كله بل يزداد جرأة وتيها وادعاء واستعلاء واستطالة، وكأن الذي قيل عن سطوه لم يقل، وكأن ظهور سطوه فضيلة ترفع من قدره**، وتنوه به في المجامع، أما أنا مع أسفي واعتذاري، فلم أزل أعد هذا المسلك احتقاراً للناس أي احتقار، وازدراء بهم وبعقولهم، وإنزالاً لهم منزلة من لا يبصر ولا يسمع ولا يعقل ولا يحسن..)) [جمهره مقالات الاستاذ محمود محمد شاكر - الجزء ٢ – صـ١١٠١]

● قال العلامة صالح الفوزان –حفظه الله-: ((وقد تأثر [أي المقريزي] بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ في هذا الشان، في شأن العقيدة، واقتبس من كتبهما في هذه العقيدة وإن **لم يصرح بذلك لمانع في وقته**، فإنه ظاهر عليه أنه انتفع بمؤلفات ابن

القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واقتبس منها)). [شرح تجريد التوحيد المفيد للمقريزي الدرس ١ الدقيقة ١٣]

قلت: فجعل عدم تصريح المقريزي لمانع في وقته، فدل على أن الأصل أن يعزو الكلام لقائله.

● قال العلامة ربيع المدخلي –حفظه الله-: ((**إنني والحمد لله لا أستفيد من شخص نصاً أو كلمة إلا أنسب ذلك إلى قائله مهما انحط شأنه ببدعة أو غيرها فكيف لا أنسب ما أستفيده من إمام سني سلفي أعتز بالاستفادة منه والعزو إليه**)). [بيان فساد المعيار ١١٦]

● وقال الشيخ ربيع كذلك: ((فقال فوزي: «قلت: فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك» **فنسب كلام الشيخ عبدالرحمن إلى نفسه، فاعرف أمانة هذا الرجل** الذي يكلف الناس بما لا يطاق في النقل، فيصدق عليه قول القائل:

يشمر للُّج عن ساقه ويغمره الموج في الساحل

فلا بحث محقق ولا نقل مصدق عند هذا الرجل)) [كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني الموصوف زوراً بالأثري]

● وقال الشيخ ربيع المدخلي أيضا: ((أدانه العلماء أدانوه بالبدعة وقالوا عنه أنه صاحب فتنة **وأنه خائن يسرق كلام شيخ الإسلام ابن تيمية**...)). [تفريغ لتسجيل صوتي منشور على الشبكة]

● وسئل الشيخ زيد المدخلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما حكم من يأخذ أبحاثاً لغيره - وقد يتصرف فيها تصرفاً يسيراً - وينشرها باسمه على أنها من تأليفه ويزعم أن هذا ليس من السرقات العلمية فكيف نرد عليه ؟

فأجاب: ((**الحقيقة هذا أمر لا يجوز ؛ وهذا من الخيانة ؛ وإذا أراد أن ينشر علماً أو يرى بأن فيه فائدة فليراسل مؤلفه ويستأذن منه وينشره باسم المؤلف لا باسمه هو، فهذا لا يجوز**)) [درس المنتقى بتاريخ: ٢٦-٣-١٤٣١هـ]

● سئل العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما على موقعه: ما رأيكم في تحقيقات الشيخ محمد صبحي حسن حلاق حيث أن سمعنا من

بعض طلاب العلم أنه ينقل في تحقيقاته كلاماً للشيخ الألباني والشيخ أحمد شاكر وينسبة لنفسه فما صحت هذا القول ؟

فجاء في جوابه: ((أنا لا أستطيع أن أحكم حتى أطلع وأقارن بين كلامه وكلامهم، **فإن كان يأخذ فينبغي أن يعزو فهم يقولون: من بركة العلم العزو إلى قائله**، إلا إذا استطاع أن يقف على مراجعهم وله ملاحظة في زيادة أو نقص فلا بأس بذلك)) [فتوى على موقع الشيخ]

● قال سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ (مفتي المملكة) – حفظه الله:- ((المؤمن حقًّا يحمل رعاية الأمانة، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾، ومن رعاية الأمانة العلمية، بأن يكون المؤلف والكاتب ذا أمانة، فلا يجوز له أن يكتب خلاف الحق، ولا أن يكتب ما لا يعلم، بل يكتب ما يراه حقًّا ويعلمه حقًّا، فيكتبه ويسجله، **وإذا أراد أن يستعين بالآخرين من قبله فلا ينسب الأمر إليه، يذكر كلامهم وينقل ما قالوه وينسبهم إليهم، ولا يجوز أن ينسب لنفسه شيئًا مما قاله، فالمتشبع بما لم يعطه كلابس ثوبي زور، فمن الأمانة العلمية ألا أتسلط على بحوث الآخرين وأنسبها إلي، بل أنسب لكل**

ذي فضل فضله، فمن سبقني بالتأليف، أو عاصرني بالتأليف فإن لا أجحد فضله ولا أنسب ما جاء إليَّ، بل أنسبه إلى قائله مع ... والاحترام وعدم الإخلال، يوجد بعض الباحثين- هداهم الله- إذا عجز عن بحث، أعجبه بحث الطالب الآخر نسبه إليه وادعى أنه صاحب البحث وأن هذا القول قوله، وهو بذلك مخطئ وكاذب، لأن هذه خيانة الأمانة، الواجب أن يقول هذا قول فلان، ورأي فلان، ولأن السابقون ينقلون عن سلفهم بأمانة ودقة، نقلًا واضحًا صالحًا بدقة وأمانة بغير زيادة ولا نقصان ولا تحريف ولا تبديل، بل ينقلون الحق على حقيقته من غير إخلال به)).

قال السائل: سماحة الوالد كلمة توجهونها لمن يعمل على سرقة بحوث الناس وأفكارهم.

قال الشيخ: ((**أقول لا يجوز، استعن بالله، استفد منهم وانسب إليهم، لكن أن تنسب الأمر إليك وليس من شأنك!، لأ، تجد بحثًا معداً كاملا تخفي اسم صاحبه وتريد اسمك كأنك المعد له، هذا كذب.**))

[تفريغ لمقطع مرئي للشيخ]

قلت: فهذه كلمات أهل العلم متواترة، تؤكد ما مرَّ وتؤازره، وليس فيها من يفرق في كلامه بين من ينقل بعض الكتاب أو الكتاب بتمامه، بل جلهم ينص على ضرورة عزو الفائدة المستغربة، والعبارات المتفردة، التي قالها صاحبها بجهده، وأنتجها بعد تعبه وكده، فصاغها بعبارته المصفوفة، وغرس فيها كلماته وحروفه!!، أما ما عُرِفَ وذاع وانتشر، فهذا يغتفر!

فيا عجبا لكل لص كسول، يسرق جهد غيره متكثراً بالنقول، بل ويقول: ذاك صنيع السلف -والسلف براء مما يقول-!!

ولعل فيما سقته -اختصارا- هنا الكفاية لمن رام الهداية، وغيره كثير في كلام العلماء الأجِلَّة، ولكن العبرة ليست بتكثير النقول والأدلة.

وكما قيل: ((طالب الحق يكفيه دليل، و صاحب الهوى لا يكفيه ألف دليل، الجاهل يُعلّم و صاحب الهوى ليس لنا عليه سبيل)).

● قال الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-: ((والله عز وجل جعل النصوص منها المُحكم ومنها المتشابه وما ضلت الفرق إلا

بأخذ المتشابه من كلام الله وبأخذ المتشابه من كلام النبى ﷺ وعدم الرجوع فيه إلى العلماء من الصحابة والرجوع فيه إلى المُحكم)).

فمن هذا الأصل سننطلق –إن شاء الله– في الصفحات التالية، وفيها الرد على الشبهات الواهية، التي ساقها كل مدافع عن لص سارق!

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾

الفصل الثاني

شبهات أثارها لصوص النصوص والرد عليها

نتطلق في هذا الفصل - إن شاء الله- مما تبين محكما في الفصل السابق، وقد خلصنا أن السلف يحكمون على من ينقل بغير عزو بأنه لصٌ خائنٌ سارق!

وهذا مع وضوحه، إلا أنني سأبين في هذا المبحث أن شبهات القوم في المسألة أوهى من بيت العنكبوت، فما هي إلا افتراءات ودعاوى تفتقر إلى الثبوت!، وأذكرك أخي بهذه النصيحة القيمة للإمام ابن القيم، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

((قال لي شيخ الإسلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقد جعلت أورد عليه إيرادا بعد إيراد: لاتجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل الإسفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرا للشبهات أو كما قال، فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك وإنما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها؛ فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر فينظر

الناظر فيها ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها، وأما صاحب العلم واليقين فإنه لا يغتر بذلك بل يجاوز نظره إلى باطنها وماتحت لباسها فينكشف له حقيقتها؛ ومثال هذا الدرهم الزائف فإنه يغتر به الجاهل بالنقد نظرا إلى ما عليه من لباس الفضة والناقد البصير يجاوز نظره إلى ما وراء ذلك فيطلع على زيفه...)). [مفتاح دار السعادة ١/١٤٠]

فإلى شبهات القوم وتفنيدها أنطلق، ربِّ يسِّر وأعِن.

قالوا: أخذ البخاري من معمر بن المثنى والفراء وغيرهم ولم يعزُلهم

واحتجوا بما نقله الحافظ ابن حجر في [تهذيب التهذيب] حين قال: ((وذكره -أي معمر- البخاري في صحيحه في مواضع يسيرة سماه فيها وكناه تعليقا منها في التفسير: «قال معمر: الرجعى: المرجع»، ومنها في تفسير الأحزاب: «وقال معمر: التبرج: أن تخرج محاسنها»، ومنها في هل أتى: «قال معمر: أسرهم: شدة الخلق»، ومنها في قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ قال: «كلمته: كن فكان»، قال البخاري: «وقال أبو عبيدة»، فذكره، ووقع في بعض الروايات، «وقال أبو عبيد»، فكأنه تصحيف وهذه المواضع كلها في كتاب

[المجاز] لأبي عبيدة معمر بن المثنى، هذا **وقد أكثر البخاري في جامعه النقل منه من غير عزو كما بينت ذلك في الشرح))**.

قالوا: هذا هو ابن حجر يقول عن البخاري: ((أكثر النقل عنه بغير عزو)) فهل يكون البخاري بهذا سارقًا؟!

أقول في الجواب على هذا -والله الموفق-:

أولا: إن مفتاح الجواب على هذه الشبهة هي ما ختم به الحافظ -نفسه- كلامه الذي نقلتموه عنه، فالحافظ ابن حجر قال: ((وقد أكثر البخاري في جامعه النقل منه من غير عزو)) وعقبها بقوله: ((كما بينت ذلك في الشرح)).

وبالرجوع للشرح [فتح الباري] وتتبع تعليق الحافظ على ما أشار إليه تجد الجواب واضحا: فالبخاري يبهم أحيانا اسم معمر، أو كتابه، وليس معنى ذلك أنه ينسب كلامه لنفسه، بل ينقل كلامه مسبوقًا بصيغة التمريض فيقول: ((قيل))، أو يقول: ((قال بعضهم))، أو

يقول: ((وقال غيره)) ونحوها من عبارات الإبهام التي تدفع توهم القارئ أن هذا من كلام البخاري، كما ستقرأه فيما أسوقه من كلامه.

قلت: وذاك المراد من قول الحافظ ((وقد أكثر البخاري في جامعه النقل منه من غير عزو))؛ فالمقصود ليس أن البخاري ينسب قول معمر لنفسه كما يفعل سراق هذا الزمان ممن تشبعوا بما لم يعطوا – حاشاه-!!

وقد صرح الحافظ في الفتح بأن مراده من ترك العزو: الإبهام، فقال في موطن من المواطن: ((..وقد أكثر البخاري نقل كلامه **فتارة يصرح بعزوه وتارة يبهمه**)).

ولا يخفى على من يفقه الفرق بين (ترك العزو بمعنى الإبهام) وبين (ترك العزو المنتقد عند لصوص الكلام)!!

فالمبهم يقول: قيل..، وقالوا...، وعنهم...، وقال رجل..، وقال غير واحد...، وقال غيره...!!

أما السارق فيقول: قلت، وألفت، وصنفت!!

وإليك أخي القارئ أسوق بعض الأمثلة مما وقفت عليه من إبهام البخاري لمعمر بن المثنى في بعض المواطن مع تعليق الحافظ عليه:

قال الحافظ في الفتح: ((قوله «**ويقال:** واحد الثبات: ثبة» أي بضم المثلثة وتخفيف الموحدة، بعدها هاء تأنيث، وهو قول أبي عبيدة في المجاز)).

قال الحافظ في الفتح: ((قوله «**وقال غيره:** يسومونكم: يولونكم» هذا قول أبي عبيدة معمر بن المثنى في المجاز)).

قال الحافظ في الفتح: ((قوله «**وقال غيره:** المراغم: المهاجر» هو قول أبي عبيدة في المجاز)).

فهذه هي المواضع التي عناها ابن حجر، والتي ينقلها البخاري مسبوقة بقيل، أو قال، دون أن يسمي صاحب القول، ولكنه في نفس الوقت يبين أن قوله منقول، فهل يكون هذا الفعل من جنس فعل لصوص النصوص؟!

ثانيا: مع التنبيه أنه ثمة مواضع يفسرها البخاري بلفظه وعبارته، ويقول الحافظ: هي عند معمر بمعناها، فلا تكون داخلة في بحثنا أيضا، إذ محل النزاع بيننا وبين لصوص النصوص، هو نقل الكلام بنصه ومبناه، لا نقل فحواه ومعناه، فإن العلم كله منقول من حيث المعنى ممن سبق، فلا يقال لمن تحمل وأدى: أنه سرق!

ومن ذلك قول الحافظ في الفتح: ((قوله: ﴿وقيله يا رب﴾: لم يعين قائله، وكنت أظنه من جملة قول مجاهد، فلم أجده منقولا عن مجاهد ثم وجدت في كلام أبي عبيدة في المجاز **نحوه** وهو كثير النقل منه كما علمت)).

وبالرجوع لكلام البخاري تجده يقول: ((﴿وقيله يا رب﴾ تفسيره، أيحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم، ولا نسمع قيلهم)) اهـ [صحيح البخاري ٦/١٣٠]

فهل هذا هو عين كلام معمر في المجاز؟

قال معمر بن المثنى: ((﴿وقيله يا رب﴾ نصبه فى قول أبى عمرو على ﴿نسمع سرهم ونجواهم﴾ وقيله: ونسمع قيله وقال غيره: هى فى موضع الفعل: ويقول.)). [المجاز ٢٠٧/ ٢]

وعبارة معمر وعبارة البخاري كما ترى مختلفتان في المبنى متقاربتان في الفحوى والمعنى، وهذا خارج محل بحثنا مع لصوص النصوص!!

ثالثا: وكذلك إن وجد بعض مصطلحات أهل العلم المعروفة، أو التعريفات المشهورة، أو التفاسير المنقولة، من معان للكلمات، وتوضيح للمفردات، مما يكون فيه توافق في العبارات، خصوصا ما درج على لسان أهل العلم فهو معروف بينهم، مما استفادوه من أشياخهم، واكتسبوه من لغتهم، فهذا لا يمكن حصره، وهذا خارج محل النزاع بيننا وبين أولئك!

ومن هذا ما قالوه أيضا: إن البخاري ينقل عن الفراء وغيره بعض الكلمات دون عزو، ولو تتبعتها بصدق فلن تخرج عن هذه الأمور المعروقة المشهورة!، وهذه أمور مغفورة!

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((واعلم يا أستاذ أن المنقول هو أحد أمرين: **فمَن نقل كلامًا لا يشك أحد رآه أنه ليس من كلامه** كمثل ما أقوله أنا وغيري: إن فلانًا ضعيف أو ثقة، **فكل مَن يقرأ هذا يعلم أن هذا ليس كلامي، فهذا يُغتفر**)).

وكما قال أيضا الحافظ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما مر: ((ومن النصيحة أن تضاف الفائدة **التي تستغرب** إلى قائلها)).

رابعا: كيف بالحافظ ابن حجر يسوغ ما تدعونه على البخاري، وقد صنف في الرد على من فعل تلك الفعلة الكتب، واشتد فيها واتهمهم بالسرقة والسطو والكذب، ودونك إن شئت كتابه [انتقاض الاعتراض] الذي تكلم فيه واستفاض في حكم تلك القضية:

فيقول ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلا: ((ومن العجائب أن (ع) يعيب على من يأخذ كلام غيره ويتصرف فيه موهمًا أنّه من تصرفه حتّى في هذا الباب بعينه...، فيكتبها موهمًا أنّه هو القائل، فإن تعمد فهي **سرقة قبيحة!!**)) [انتقاض الاعتراض ٥٤/ ١]

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((**فأغار** (ع) على جميع ذلك في نحو ورقة يسوق كلام (ابن حجر) كما هو، موهمًا أنّه الذي تعب على ذلك وحصله وبحث فيه ونقحه والله المستعان)). [انتقاض الاعتراض ٧١/ ١]

فكيف ينتقد ابن حجر من يفعل هذا ويسرق فوائده، ثم يتهم البخاري بنفس الأمر ويسدده؟!

وبهذا يظهر لإخواني القراء جناية هؤلاء السُرَّاق على البخاري العملاق، حين نسبوا له -محتجين بكلام ما فهموه للحافظ ابن حجر- أنه يفعل فعلهم، ويسرق مثلهم، كبرت كلمة تخرج من أفواههم!

قالوا: أخذ الإمام مسلم صحيحه من صحيح البخاري دون عزو!

واحتجوا بقول الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((وأي شيء صنع مسلم؟، إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجًا وزاد فيه زيادات)).

وفهموا من هذا الكلام:

أولا: أن صحيح مسلم إنما هو مستخرج على صحيح البخاري بالمعنى الاصطلاحي للمستخرج؛ وبناءً عليه فمتون الحديث في صحيح مسلم هي هي متون الحديث في البخاري، وغاية ما هنالك أن مسلما أخذها بطريق مختلف ولم يعزُها للبخاري!!

ثانيا: أن فعل مسلم هنا هو من جنس فعل أمثالهم من لصوص النصوص ممن ينقلون جهد غيرهم بفصه ونصه دون عزو!!

والجواب عن هذه الشبهة اختصارا في نقاط:

أولا: نقول من من العلماء قبلكم فهم فهمكم لكلام الدارقطني فسمى صحيح مسلم: مستخرج مسلم على البخاري؟!! كما هو الشأن في المستخرجات!

ولا أسأل هنا عمن أورد عبارة الدارقطني، بل أسأل عمن وافقكم في فهمكم لكلام الدارقطني؟!!

ثانيا: المعلوم لكل طالب علم أن البخاري له زيادات على مسلم، وأن مسلما له زيادات على البخاري وقد صنف فيها الكتب

فكيف تكون متون مسلم هي هي متون البخاري مع زيادة بعض الألفاظ واختلاف الطرق؟!!.

ثالثا: نقول أي شيء نقله مسلم عن البخاري بغير عزو كما تدعون؟!.

أما جمع الطرق وتبويب صحيح مسلم وطريقة سوق الأحاديث فقد تميز بها مسلم عن غيره، ورتب أحاديثه بطريقة مختلفة تماما عن البخاري كما قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ : ((حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى..)) [التهذيب ١٢٧ / ١٠]

وكذا قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: ((**ومن حقق نظره في صحيح مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته** من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية

وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها وكثرة إطلاعه واتساع روايته وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيَّات **علم أنَّه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره**، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم)).

فكيف يجرؤ هؤلاء السُّرَّاق أن يجعلوا صحيح الإمام مسلم مجرد نسخة من صحيح الإمام البخاري؟!.

رابعا: أن كل ما مر لا ينفي استفادة مسلم من البخاري في كتابة صحيحه فلا زال المتأخر يأخذ من المتقدم!!

ولكن السؤال: هل يؤدي المستفيد ما تحمله عن سابقه بصياغته، وينسج مؤلفه بطريقته، أم أنه ينسخ من سابقه -دون جهد - سياقه وفكرته وعبارته؟!!

خامسا: إن ما فعله مسلم مع بعض أحاديث شيخه لا غضاضة فيه مطلقا عند أهل الحديث، فعُلو السند عند المحدثين مطلب نفيس،

فما الإشكال في أن يروي مسلم حديث البخاري بسند عال، ولا يرويه عن البخاري؟!!

قال الشيخ العباد في ترجمته للإمام مسلم: ((ومع كون الإمام مسلم تتلمذ على الإمام البخاري ولازمه واستفاد منه لم يرو عنه في صحيحه شيئا ويبدو والله تعالى أعلم أن مسلما رَحِمَهُ ٱللَّهُ فعل ذلك لأمرين:

الأول: الرغبة في علو الإسناد وذلك أن مسلما شارك البخاري في كثير من شيوخه فلو روى عنه ما رواه عنهم لطال السند بزيادة راو لكنَّه رغبة منه في علوِّ الإسناد وقربه من رسول الله ﷺ روى مباشرة عن هؤلاء الشيوخ تلك الأحاديث التي رواها البخاري عنهم...)).

سادسا: وأما كلام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقوله: «لولا البخاري ما ذهب مسلم ولا جاء»، فيحمل على أن مسلما رَحِمَهُ ٱللَّهُ استفاد من شيخه، وحذا حذوه في بعض الأمور، وليس معنى ذلك أنه نسخ كتابه أو كان نسخة مكررة منه، ولكن معناه أنه استفاد منه، واعتمد على كتابه في أمور، كما قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((إنما قفا

مسلم طريق البخاري ونظر في علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه، وقد حَدَّثَنِي عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، قَالَ: سمعت أبا الحسن الدارقطني، يقول: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء)) [تاريخ بغداد ١٥/١٢١]

سابعا: بيَّن أهل العلم غلط من يفهم من عبارة الدارقطني أنها على إطلاقها، وممن أيد ذلك الإمام الألباني بإقراره لما جاء في كتاب: [إرشاد القاري إلى أفراد مسلم عن البخاري] وقد جاء في خاتمة الكتاب: ((فإن معرفة هذه الأفراد مما يبين فضل صحيح مسلم وأن له منزلة مستقلة عن صحيح البخاري فمسلم لم يكن نسخة من شيخه البخاري وصحيحه لم يكن مستخرجا على صحيح البخاري.

وبهذا الإفراد يتبين لك مدى غلط المقولة الدارجة: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»؛ فلمسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ رأيه الخاص، وشخصيته المستقلة، في نقد الأحاديث والرجال، ومما يبين منزلة صحيح مسلم أنه لم ينفرد عن البخاري في المتون فقط، بل انفرد أيضا

بالرجال فانفرد مسلم بروايته عن جمع من الصحابة لم يرو لهم البخاري..)).

ثامنا: أي شيء في صحيح مسلم قد نقول هذا أخذه مسلم من البخاري وما عزاه إليه:

فإن قلتم التبويب!! قلنا: كذبتم فهذا بخلاف ذاك أيها السُّرَّاق!!

وإن قلتم الأسانيد!! قلنا: كذبتم، فهذه طرق للرواية من يحصلها فهي له.

وإن قلتم: التعليق!! قلنا: كذبتم، فقد أكثر البخاري التعليق، وتعليق مسلم قليل.

وإن قلتم: الطريقة!! قلنا: كذبتم فهذا يفرق المتن وهذا يجمعه، وهذا يجمع الطرق وهذا لا يجمعها!!

وإن قلتم: الشرط!! قلنا: كذبتم فشرط مسلم بخلاف شرط البخاري!!

وإن قلتم: المتون!! قلنا: كذبتم فذاك قول رسول الله وليس قول البخاري ولا غيره!!

وبهذا يتبين جهل من يقيس عمل مسلم في صحيحه وكونه – كغيره– استفاد من شيخه البخاري، بما يفعله لصوص النصوص اليوم من نهبٍ لجهد غيرهم، أفكارهم وتأليفهم وعباراتهم، ثم ينسبونها لأنفسهم، وهم ما قالوها، فيتشبعوا بعلوم لم يعطوها!!

قالوا : إن كتاب " الجرح والتعديل لابن أبي حاتم " ، منقول من "التاريخ الكبير" للبخاري بدون عزو ! !

واحتجوا بقول أبي أحمد الحاكم: ((رحم الله الإمام محمد بن إسماعيل، فإنه الذي ألف الأصول، وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه،.. **ومنهم من أخذ كتابه، فنقله بعينه إلى نفسه كأبي زرعة، وأبي حاتم))** .

أقول في الرد على تلك الشبهة مستعينا بالله:

أولا: لك أن تعلم أخي القارئ الفرق بين كتابي [الجرح والتعديل لابن أبي حاتم] و [التاريخ الكبير للبخاري] من حيث الصنعة والمحتوى:(٤)

فمن حيث الموضوع: فالبخاري يهتم بتاريخ الرواة غالبا، فيذكر اسم الراوي، وشيوخه، وتلاميذه، ولا يذكر الأحكام غالبا، كما يهتم بذكر مرويات الراوي.

وابن أبي حاتم يذكر تاريخ الرواة، بزيادة أو نقصان عن البخاري، ويزيد عليه حكم الأئمة على الراوي –وهو موضوع الكتاب الرئيس–، كما أنه لا يهتم كثيرا بإيراد مرويات الراوي.

وأما الترتيب: فالبخاري بدأ كتابه بمحمد ﷺ ثم أورد كل من اسمهم محمد بعده، ثم رتب الكتاب هجائيا، وقدم الصحابة في أول كل حرف.

وابن أبي حاتم رتب كتابه هجائيا ولم يقدم المحمدين، ولم يقدم الصحابة في كل حرف.

---

٤ – هذا مما استفدته من مقال على الشبكة وصغته بطريقتي.

وأما المقدمة: فالبخاري لم يذكر مقدمة لكتابه.

وأما ابن أبي حاتم فقد ذكر مقدمة كبيرة لكتابه تتعلق بالجرح والتعديل.

وأما عدد التراجم: فعند **البخاري** عددهم قرابة اثنتا عشرة ألف ترجمة.

وأما عدد المترجم لهم عند **ابن أبي حاتم** فيفوق الثمانية عشر ألف ترجمة.

فكيف يقال: إن كتاب ابن أبي حاتم هو بعينه كتاب البخاري؟!

ثانيا: بعد أن علمت الفرق بين الكتابين، فاعلم أنه -وبلا شك- قد يتفق هؤلاء الأئمة في كتابيهما في أمور، هي من الثوابت التي لا يلزم أن يكون الإمامان أبا زرعة وأبا حاتم قد نقلاها عن البخاري، فهم جميعا من أئمة الحديث، ولا شك أنهم جميعا يعلمون مثلا اسم الراوي المترجم له، وشيوخه، وتلاميذه، فتلك أمور لا تنسب لواحد بعينه، كما أقول أنا مثلا: الإمام عبد العزيز بن باز من علماء المملكة

الأكابر. تتلمذ على يد شيخه العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، فيأتي آخر في الهند ويقول نفس العبارة، وغيره في أمريكا يقول نفس الترجمة، فهذه من الثوابت التي لا يختلف فيها اثنان، ولا ينتطح فيها عنزان.

ثالثا: الناظر في كتاب الجرح والتعديل يجد أن هؤلاء الأئمة لم يهملوا ذكر البخاري ولكنهم تعقبوه في مواضع كثيرة، بل ويزيدون أو ينقصون في كلامه، مصرحين باسمه -حسب الحاجة- في مكانه، مما يدل على أنهم لا يتعمدون إهمال ذكره فكأنهم يتكلمون عن كتاب معهود بين أيديهم، ومن ذلك مثلا ما قاله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ((محمد بن أبي بن كعب الأنصاري يكنى أبا معاذ...، قال أبو محمد: **جعله البخاري اسمين فسمعت أبى يقول هما واحد**)) [الجرح والتعديل ص٢٠٨/٧]

ومثل ذلك قوله:((سئل أبو زرعة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشى فقال مدينى قرشي من بني عامر بن لؤي وهو ثقة، **قال أبو محمد: وكتب البخاري بعد أربعة أوراق**: محمد بن عبد الرحمن الزهري روى عن عباد بن أوس روى عنه يحيى بن أبي كثير فسمعت

أبى يقول هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان..)) [الجرح والتعديل - ٧/ ٣١٢] ومثل هذا كثير.

وهذا يدل على أنهم ربما جعلوا ما كتبه البخاري أصلا يفرعون عليه، فأقروا البخاري في أمورٍ، وتعقبوه في أشياء، وما أقروه عليه نقله ابن أبي حاتم عنهما في كتابه إذ هو من التراجم المعلومة لهما أصلا فلا داع لنسبته للبخاري.

رابعا: قد يتعلق البعض بعبارة الحاكم وقوله: ((ومنهم من أخذ كتابه، فنقله بعينه إلى نفسه كأبي زرعة، وأبي حاتم)).

فنقول: إن تعلقتم بظاهر العبارة فيكون كتاب الجرح والتعديل هو بعينه كتاب التاريخ الكبير، وهذا باطل ولا شك؛ وقد بينت بطلانه في الجواب الأول وفيه الفرق الواضح بين الكتابين من حيث المقدمة، والترتيب، والموضوع، وعدد التراجم.

وإن قلتم بل المراد شيء آخر لا ظاهر العبارة، قلنا: هذا صحيح وقد مرَّ أيضا بيان ذلك، وأن المراد في الكلام التشابه لا التطابق،

فكتاب الجرح والتعديل ليس هو كتاب التاريخ الكبير -بعينه-، وهذا ليس محل النزاع بيننا وبينكم.

خامسا: قد يحتج البعض أيضا بظاهر ما جاء في تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ / ١٢٣): ((وسمعته يقول: كنت بالري وهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة، أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حُمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا)).

وقد أجاب المعلمي اليماني عن هذا الكلام في مقدمة تحقيق كتاب الجرح والتعديل فقال: ((كأن أبا أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سمعهم يقرأون بعض التراجم القصيرة التى لم يتفق لابن أبى حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما فى التاريخ **فاكتفى بتلك النظرة السطحية ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال**، لاريب أن ابن أبى حاتم

حذا في الغالب حذو البخاري في الترتيب وسياق كثير من التراجم وغير ذلك، لكن هذا لا يغض من تلك المزية العظمى وهى التصريح بنصوص الجرح والتعديل ومعها زيادة تراجم كثيره، وزيادات وفوائد في كثير من التراجم بل في أكثرها، وتدارك أوهام وقعت للبخاري وغير ذلك، وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر ذينك الإمامين أبى زرعة وأبى حاتم، **والتحقيق** أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه إنما هو الحرص على تسديد ذاك النقص وتكميل ذاك العلم، ولا أدل على ذلك من اسم الكتاب نفسه (كتاب الجرح والتعديل).

حرص ابن أبى حاتم بإرشاد ذينك الإمامين، على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح، **وقد حصل في يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخاري،** أما أبوه وأبو زرعة فكان يسألهما في غالب التراجم التى أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما، **وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام**، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيراه صوابا في الغالب فيوافقه عليه فينقل

عبد الرحمن كلام أبيه، وكان محمد بن يحيى الذهلى قد كتب إليهم فيما جرى للبخاري في مسألة القرآن على حسب ما تقوله الناس على البخاري كما ذكره ابن أبى حاتم في ترجمة البخاري من كتابه، فكأن هذا هو المانع لابن أبى حاتم من نسبة أحكام البخاري إليه)).

فكلام المعلمي هنا وغيره من أهل العلم يؤكد ما مر ذكره في جوابنا، بل ويذكر علة عدم ذكر البخاري فيما اتفق فيه مع أبي زرعة وأبي حاتم من ذلك العلم، وكأنه يقول كان المانع له من ذكر البخاري مع أبي زرعة وأبي حاتم ما بلغهم عنه من الذهلي.

ختاما أقول:

ألا فليتق الله كل متكلم في دين الله، يلصق بالأئمة ما يوافق هواه، ويكون عونا لشياطين الإنس المفترين على العلماء، الطاعنين فيهم بما هم منه براء.

قالوا: أخذ ابن القيم فصولا من كتابه "مفتاح دار السعادة" من كتاب "الحيوان" للجاحظ دون عزو!

قالوا: نقل ابن القيم الفصل الخاص بعجائب الخلق والحيوان في كتابه [مفتاح دار السعادة] من كتاب [الحيوان] للجاحظ، وهذه دعوى لم يُقم مروجوها عليها أي دليل، ولم يسندوها لأحد قبلهم فهي من الأباطيل.

والجواب على هذه الشبهة:

أولا: هذا من الكذب على الإمام ابن القيم، فأي شيء نقله ابن القيم في كتابه من كتاب [الحيوان] للجاحظ، وقد رجعت لكلام ابن القيم وكتاب الحيوان للجاحظ وبحثت عن تلك الفصول المنقولة بحروفها كما قالوا فما وجدت شيئا من تلك الفصول!!

ثانيا: يؤكد هذا أننا نرى ابن القيم في مفتاح دار السعادة في هذا الفصل الخاص بعجائب الخلق والحيوان تجده ينقل ما استفاده من كتب الحيوان ويعزو لها إجمالا، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن القيم: ((بل كثير من الْحَيَوَان يعرف أَوْقَات الْمَطَر والصحو وَالْبرد وَغَيره كَمَا ذكره النَّاس فِي كتب الْحَيَوَان)) [مفتاح دار السعادة ٢/٢١٧]

وقال أيضا: ((وَقد ذكر فِي بعض كتب الْحَيَوَان أن من فِيهِ إِلى صماخه منافذ فَهُوَ يصب المَاء فِيهَا بِفِيهِ ويرسله من صماخيه فيتروح بذلك كَمَا يَأْخُذ الْحَيَوَان النسيم الْبَارِد بِأَنْفِهِ ثمَّ يُرْسِلهُ ليتروح بِهِ)). [مفتاح دار السعادة ١/٢٥١]

وقال كذلك: ((وَقد ذكر فِي كتب الْحَيَوَان أن فروج الفيلة فِي اسفل بَطنهَا فَإِذا كَانَ وَقت الضراب ارْتَفع ونشز وبرز للفحل فيتمكن من ضرابها)). [مفتاح دار السعادة ١/٢٣٨] وغيرها كثير.

قلت: فأي شيء يريده هؤلاء من افتراءاتهم على العلماء؟!!

لا شك أنهم يريدون أن يوهموا الطلاب أن العلماء والأئمة، يفعلون مثل فعلهم، فينتهبون جهد غيرهم، فيبررون لأنفسهم ولشيوخهم!!

ثالثا: وبفرض ثبوت بعض المواطن التي نقلها ابن القيم أو غيره عن الجاحظ أو غيره، فأذكركم برأي ابن القيم نفسه في الأمر هذا؛ وهل يرى عدم عزو الفائدة لقائلها أمر سائغ أم ماذا؟!!

قال الإمام ابن القيم عند ختامه لتفسير سورة الكافرون: ((فهذا ما فتح الله العظيم به من هذه الكلمات اليسيرة والنبذة المشيرة إلى عظمة هذه السورة وجلالتها ومقصودها وبديع نظمها من غير استعانة بتفسير ولا تتبع لهذه الكلمات من مظان توجد فيه بل هي استملاء مما علمه الله وألهمه بفضله وكرمه **والله يعلم أني لو وجدتها في كتاب لأضفتها إلى قائلها** ولبالغت في استحسانها)) [بدائع الفوائد١٤١/ ١]

وقال الإمام ابن القيم أيضا: ((فتأمل هذه المعاني التي لا تجدها في كتاب وإنما هي روضة أنف منح العزيز الوهاب فهمها وله الحمد والمنة وقد ذكرنا من هذا وأمثاله في كتاب التحفة المكية **ما لو وجدناه لغيرنا لأعطيناه حقه من الاستحسان والمدح** ولله تعالى الفضل والمنة)) [بدائع الفوائد ٨٩/ ٢]

فهذه هي طريقة ابن القيم التي قررها بقلمه، وبينها في كتبه، وأشهد عليها ربه، فكيف نترك هذا المنطوق الواضح، ونحتج بمفهومكم لفعل قد يصدر في بعض المواضع لعذر سائغ؟!

قالوا: شارح الطحاوية في شرحه، وابن كثير في موضع، والمقريزي في تجريد التوحيد نقلوا كثيرا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية دون عزو!

ونحن لا ننكر أن هؤلاء قد يثبت عنهم أنهم نقلوا عن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض المواضع دون عزو، ولكن لماذا حصل هذا؟

وهل هذا هو الأصل أم أنه حصل خلافا للأصل الذي بان لك جليا في أول فصل؟!

والجواب أن هذا كان منهم لأسباب:

قال أهل العلم أن ترك العزو لابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان خوفا من أن يؤذَى المصنف في دعوته، ويعوق ذكرُ اسم ابن تيمية من انتشار

مؤلفاته بما تحوي من عقيدته، فآثر بعض العلماء إخفاء اسم ابن تيمية لعلة ومصلحة رآها، أو لمانع حقيقي في وقته.

قال العلامة صالح الفوزان –حفظه الله-: ((وقد تأثر [أي المقريزي] بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رَحِمَهَاٱللَّهُ في هذا الشان، في شأن العقيدة، واقتبس من كتبهما في هذه العقيدة **وإن لم يصرح بذلك لمانع في وقته**، فإنه ظاهر عليه أنه انتفع بمؤلفات ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُواقتبس منها)). [شرح تجريد التوحيد المفيد للمقريزي الدرس ١ الدقيقة ١٣] فجعل عدم تصريح المقريزي لمانع في وقته، فدل على أن الأصل أن يعزو الكلام لقائله.

ولعل هذا المانع هو ما صرح به المقريزي نفسه رَحِمَهُٱللَّهُ حين قال: ((فاستمرّ الحال على عقيدة الأشعري بديار مصر وبلاد الشام وأرض الحجاز واليمن وبلاد المغرب أيضاً، لإدخال محمد بن تومرت رأي الأشعريّ إليها، حتى **أنه صار هذا الاعتقاد بسائر هذه البلاد، بحيث أن من خالفه ضُرب عنقه، والأمر على ذلك إلى اليوم**)).
[المواعظ والاعتبار ٣/ ٨٤]

وكذا يحمل ما وقع في موضع عند ابن كثير، فهل يُقدم ما يقع نادراً على ما الغالب الكثير؟!!

وهل لعاقل أن يجعل الأصل هو ما وقع على خلاف الأصل؟!

فلعل لابن كثير عذرا دفعه لعدم العزو في هذا الموضع كما قاله بعض أهل العلم، أو يكون قد وقع سهوا منه، وكلها احتمالات، والمحتملات لا ترد المحكمات!

فكيف يكون هذا متكأً لأناس بيننا أحياء، ينتحلون كلام العلماء، فإذا واجهناهم بسرقاتهم تَنَكَّروا، وإن أظهرناها تهربوا وبرروا!!

قالوا: إن الحافظ السيوطي سرق العديد من الكتب من غيره!

ومع كون الحافظ السيوطي من أكثر الناس محاربة للسرقات العلمية، ومن أكثر العلماء الذين تكلموا في تلك القضية، ويكفي أن له رسالتين مصنفتين في الباب، وهما: [الفارق بين المصنف والسارق]، و [البارق في قطع السارق]!!

وقد أجاد فيها وأفاد وبين المراد، وهو كذلك من أكثر من يشيرون إلى أهمية عزو الكلمة لقائليها، فتراه في كثير من مصنفاته قد أكد بوضوح منهجه فيها! وقد نقلنا بعض كلامه في الفصل الأول!

إلا أنه لم يسلم من الاتهامات والتقول!

فترى بعض الجهلة يقولون لقد نقل بغير عزو في كتاب كذا وكذا وما عزا!!

فيحتجون بأوهام توهموها، وإلى الحافظ السيوطي نسبوها، وسوف نبين ها هنا براءته من تلك الفرية، أعني فرية السرقات العلمية!

احتج السُّرَّاق بقول السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((واختلس حِين كَانَ يتَرَدَّد إِلَى مِمَّا عملته كثيرا: كالخصال الْمُوجبَة للظلال، والأسماء النَّبَوِيَّة وَالصَّلَاة على النَّبِي ﷺ، وَمَوْت الْأَبْنَاء وَمَا لَا أحصره، بل أَخذ من كتب المحمودية وَغَيرهَا كثيرا من التصانيف الْمُتَقَدّمَة الَّتِي لَا عهد لكثير من العصريين بهَا فِي فنون فَغير فِيهَا يَسِيرا وَقدم وَأخر ونسبها لنَفسِهِ وهول فِي مقدماتها بِمَا يتَوَهَّم مِنْهُ الْجَاهِل شَيْئا مِمَّا لَا يُوفي بِبَعْضِه،

وَأول مَا أبرز جُزْءا لَهُ فِي تَحْرِيم الْمنطق جرده من مُصَنف لِابْنِ تَيْمِية واستعان بِي فِي أَكْثَره فَقَامَ عَلَيْهِ الْفُضَلَاء...

وفيها مما اختلسه من تصانيف شيخنا لباب النقول في أسباب النزول وعين الإصابة في معرفة الصحابة والنكت البديعات على الموضوعات والمدرج إلى المدرج وتذكرة المؤتسي بمن حدث ونسي وتحفة النابه بتلخيص المتشابه وما رواه الواعون في أخبار الطاعون والأساس في مناقب بني العباس وجزء في أسماء المدلسين وكشف النقاب عن الألقاب ونشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير فكل هذه تصانيف شيخنا وليته إذ اختلس لم يمسخها ولو نسخها على وجهها لكان أنفع وفيها مما هو لغيره الكثير)) [الضوء اللامع ٦٨/ ٤]

عقب الشوكاني على هذا الكلام بقوله: ((وَأَقُول لَا يخفى على الْمنصف مَا فِي هَذَا الْمَنْقُول من التحامل على هَذَا الإمام..)).

ثم راح الشوكاني يرد على تلك الاتهامات فكان مما قاله: ((وَكَذَا قَوْله إنه مسخ كَذَا وَأخذ كَذَا لَيْسَ بِعَيْب فإن هَذَا مازال دأب المصنفين يأتي الآخر فَيَأْخُذ من كتب من قبله فيختصر أَو يُوضح أَوْ يعْتَرض أَو

نَحْو ذَلِك من الْأَغْرَاض الَّتِى هي الباعثة على التصنيف وَمن ذَاك الذي يعمد إلى فن قد صنف فِيهِ من قبله فَلَا يَأْخُذ من كَلَامه..))

[البدر الطالع ١/ ٣٣١]

قال السُّرَّاق: إن السخاوي أثبت على السيوطي وهو معاصر له ومن أقرانه اختصار كتب، **مع عدم العزو لأصحابها**!!، وأكد الشوكاني هذا الكلام وسوغه!

وجوابا على هذه الشبهة أقول -مستعينا بالله-:

لقد انتقد السخاوي على السيوطي أمراً ورآه الشوكاني سائغا لا شيء فيه!!

فحسب المخالفون أن السخاوي ينتقده **لأخذه كتب غيره دون عزو الكلام لقائليه**!!، وعليه يفصِّل الشوكاني فيقول إن النقل بغير عزو دأب المصنفين!!

والحقيقة أن هذا من سوء ظنكم وجهلكم؛ وإليكم البيان:

أولا: السخاوي إنما ينتقد على السيوطي أنه لخص كتب شيخه، وكتب غيره من أهل العلم قبله، فجعل ذلك مطعنا فيه إذ أنه لم يأت بجديد، فغاية عمل السيوطي في تلك الكتب -بزعم السخاوي- الاعتماد على الغير والتقليد!!

فرد الشوكاني فقال: «إن هذا هو دأب المصنفين، **يأتي الآخر فَيَأْخُذ من كتب من قبله فيختصر أَو يُوضح اَوْ يعْتَرض!!**»

وأقول: إن السيوطي كان على التزام العزو، وأنتم تقولون ما كان يعزو!!

وعليه فمحل النزاع بيننا وبين لصوص النصوص الآن، هل كان السيوطي يعزو لصاحب الكتاب الأصلي فيما ذكره السخاوي من تصانيفه، أم أنه كان يترك ذلك فيوهم القراء أنه من فعله وتأليفه !!

والجواب يظهر لكم جليا بالرجوع للكتب التي مثّل بها السخاوي نفسه في محل انتقاده الفائت، لنرى هل أهمل السيوطي العزو للكتب أم أن العزو ثابت؟!!

وإليك أخي القارئ بيان ذلك:

فأما كتاب [المدرج إلى المدرج]، فقد قال السيوطي في مقدمته: ((هَذَا جُزْء لطيف سميته المدرج إِلَى المدرج **لخصته من تقريب الْمُنْهَج بترتيب المدرج** لشيخ الْإِسْلَام والحفاظ أبي الْفضل ابن حجر إِلَّا أَنِّي اقتصرت فِيهِ على مدرج الْمَتْن دون مدرج الْإِسْنَاد..)).

وأما كتاب [تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي]، فقد قال السيوطي في أوله: ((هَذَا جُزْء فِيمَن حدث بِحَدِيث ثمَّ نَسيَه **لخصته من كتاب الْخَطِيب** وَمَا توفيقي إِلَّا بِاللَّه عَلَيْهِ توكلت وَإِلَيْهِ أنيب)).

وأما [الجزء في تحريم المنطق] الذي جرده من مصنف لابن تيمية، فقد قال السيوطي: ((وآخر من صنف في ذلك شيخ الإسلام أحد المجتهدين تقي الدين ابن تيمية، فله في ذلك كتابان أحدهما صغير ولم أقف عليه والآخر مجلد في عشرين كراسا سماه [نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان] **وقد أردت تلخيصه** في كراريس قليلة تقريبا للطلاب، وتسهيلا على أولي الألباب، فشرعت في ذلك وسميته [جهد القريحة في تجريد النصيحة] والله الهادي للصواب)).

وأما كتاب [النقول فى أَسبَاب النُّزُول]، فقد قال السيوطي في مقدمته: ((فهذا كتاب سميته: لباب النقول في أسباب النزول **لخصته من [جوامع الحديث والأصول]**، وحررته من تفاسير أهل النقول، وبالله أسأل النفع به فهو أكرم مسؤول، وأعظم مأمول)).

وأما [النكت البديعات على الموضوعات] فقد قال السيوطي في مقدمة الكتاب: ((وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من اعتنى بشأنها، **فاختصرتها معلقا أسنيدها**، وتعقبت منها كثيرا على وجه الإختصار، على نحو ما صنع الذهبي في (المستدرك)، ثم جمعت كتابا حافلا في الأحاديث المتعقبة خاصة [وهو كتاب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة]... فأردت أن **ألخص الكتاب المذكور** في تأليف وجيز...))

والكتاب المذكور هو كتابه **[اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة]** وقد قال في مقدمته أيضا: ((فأورد الحديث من الكتاب الذي أورده هو منه، كتاريخ الخطيب والحاكم، وكامل ابن عدي، والضعفاء للعقيلي، ولابن حبان، وللأزدي، وأفراد الدارقطني، و

الحلية لأبي نعيم، وغيرهم بأسانيدهم، حاذفاً إسناد أبي الفرج إليهم، ثم أعقبهم بكلامه، ثم إن كان متعقباً نبهت عليه، **وأقول في أول ما أزيده (قلت)، وفي آخره والله أعلم**)).

وأما كتاب [مَا رَوَاهُ الواعون فى أَخْبَار الطَّاعُون] فقد قال السيوطي في مقدمته: ((هذا جزء أنتخب فيه ما ورد في أخبار الطاعون **اختصرته من بذل الماعون لشيخ الإسلام** ابن حجر فأتيت بالمقصود وحذفت الأسانيد وما وقع على سبيل الاستطراد، والله الموفق)).

وأما كتاب [نشر العبير فِي تَخْرِيج أَحَادِيث الشَّرْح الْكَبِير]، فلم أقف عليه ولكن يظهر أنه من اسمه **تخريج لأحاديث كتاب الحافظ الشرح الكبير**.

وأما كتاب [تحفة النابه بتلخيص الْمُتَشَابه] فلم أقف عليه أيضا لا مطبوعا ولا مخطوطة، ولكن أشار إليه السيوطي في مقدمة كتابه [تالي تلخيص المتشابه] بما يظهر منه عمله في الكتابين [تلخيص المتشابه] ثم [تالي تلخيص المتشابه]، حيث قال كما نقله محقق كتاب [تالي

تلخيص المتشابه] ٢/٥٩٨: ((**وهذا خلاصة الكتاب التالي للتلخيص** وهو ذكر ما يتفق من أسماء المحدثين..))

فهذه كما ترى هي طريقة السيوطي في تناوله لتلك الكتب، فلا تراه ترك العزو، ولا أوهم القارئ، ولا كذب!

إذا علمت ذلك فاقرأ -مشكورا- ما قاله الشوكاني مرة أخرى: ((وَكَذَا قَوْله [أي السخاوي] إنه [أي السيوطي] مسخ كَذَا وَأخذ كَذَا لَيْسَ بِعَيْب **فإن هَذَا مازال دأب المصنفين يأتي الآخر فَيَأْخُذ من كتب من قبله فيختصر أَو يُوضح اَوْ يعْتَرض أَو نَحْو ذَلِك من الْأَغْرَاض الَّتِي هي الباعثة على التصنيف** وَمن ذَاك الذي يعمد إلى فن قد صنف فِيهِ من قبله **فَلَا يَأْخُذ من كَلَامه**..)).

فتلك طريقة المصنفين ممن يعتنون بكتب أسلافهم فيأخذونها شارحين لها، أو مختصرين طولها، أو مبينين ما أشكل بها، أو نحو ذلك من الأعراض الباعثة على التصنيف!!

ثانيا: وتنزلا: هب أنه ثبت فعلا أن السيوطي نقل بغير عزو في بعض الكتب، وعارض ذلك صريح قوله بالنهي عن ذلك فيما قرر

وكتب، فأيهما نقدم يا أصحاب العقول: أنقدم فعل العالم المحتمل، أم قوله المحرر المنقول؟!

الجواب: لعلماء الأصول تفصيل في ذلك يطول، وخلاصته أنه ما دام الجمع بين القول والفعل لا يمكن بحال، تقدم الأقوال على الأفعال!

والحمد لله فهذا غير واقع أصلا فيما نسبوه للسيوطي، فغاية ما احتج السراق به هو قول للسخاوي، أورده في ترجمته للسيوطي - ومعلوم ما كان بينهما من تناطح الأقران- فأساء السُّرَّاق فهم الكلام عمداً أو جهلا، ثم ظنوا أنهم أحكموا شبهتهم بإيراد تعليق الشوكاني كما مر، وكلها أوهام قد أتينا عليها ولله الفضل.

قالوا : أخذ الشوكاني "نيل الأوطار" من "فتح الباري" لابن حجر رَحِمَهُمَاٱللَّهُ دون عزو !

ومن أثار هذه الشبهة أطلق هكذا القول، ولم يبين بدليل ما ادعاه بل هو كلام ألقاه ليخدم هواه!

والجواب عن هذه الفرية:

أولا: أما قولكم بأن الشوكاني فعل فعلا من جنس فعلكم؛ فهذا من الكذب والبهتان، فأنتم تسرقون الفوائد والفصول والبحوث والخطب والكتب دون عمل لكم فيها سوى الكتابة أو القراءة، فأين في كلام الشوكاني مايشبه فعلكم الردي؟! والبينة على المدعي!!

ثانيا: وأما الشوكاني وقولكم إنه أخذ كتابه نيل الأوطار من فتح الباري لابن حجر رَحِمَهُمَاٱللَّهُ فجوابه: أن تعلم أن الشوكاني رَحِمَهُٱللَّهُ ذكر كلمة: (في الفتح) –أي فتح الباري– في كتابه أكثر من سبعمائة موضع، وأحال في كتابه على ابن حجر باسمه في مواضع لا تحصى!!

فهل يقال: إن هذا سرق فتح الباري أو نقله كما تنقلون خفية؟!

ثالثا: الشوكاني بيَّن طريقته وعمله ومنها يظهر عزوه المجمل في كتابه، حيث قال: ((وجعلت ما كان للمصنف من الكلام على فقه الأحاديث وما يستطرده من الأدلة في غضونه من جملة الشرح في الغالب، **ونسبت ذلك إليه**، وتعقبت ما ينبغي تعقبه عليه)). [نيل الأوطار ١/١٥].

رابعا: فرق بين الاستفادة من كلام السابقين والاعتماد عليه، فهذا واجب وهو طريقة العلماء وبين ما يفعله السُّرَّاق بأخذ الكلام بحروفه وألفاظه وسياقه، بفصه ونصه، دون عمل لهم فيه، ودون عزو لمنشيه!!

ولذا لما سُئل الشيخ المحدِّث عبد المحسن العبَّاد البدر - حفظه الله -:ما رأيكم فيمن يقول: إن الإمام الشوكاني سرق كتابه نيل الأوطار من فتح الباري، وكذلك حكمه على الأحاديث من تلخيص الحبير، وأما كتابه إرشاد الفحول - أيضاً - فهو مسروق من كتاب آخر؟

فأجاب: ((هذا تعبير لا يليق بالعلماء!، وإذا كان الشوكاني استفاد من الحافظ ابن حجر، أو من غيره ؛ فهذا شأن أهل العلم يستفيد بعضهم من بعض، ومن المعلوم أن الشوكاني عالم كبير، **وليس مجرد ناقل أو مجرد معتمد على غيره، فله آراء وله نظر، وله عناية - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى -، وله خبرة في الحديث، وقضية الاستفادة من العلماء أمر لا يشك فيه ؛ فالمتأخر يستفيد من المتقدم**، والحافظ ابن حجر نفسه قد استفاد من العلماء السابقين ومن الأئمة المتقدمين، وهكذا شأن أهل العلم يستفيد بعضهم من بعض، ولكن اتهام العلماء بالسرقة ليس من الأدب مع أهل العلم)) [شرح سنن أبي داود، الشريط (٥٤)، بابُحكم الغسل لمن أراد أن يُسلم]

فهذه هي حقيقة الأمر؛ لا يعدو كونه استفادة للمتأخر من المتقدم، فيتحمل العلم ثم يؤديه بطريقته وألفاظه، وقد توافق أحيانا فيه العبارة العبارة، دون تعمدٍ للسطو عليها والإغارة!

قالوا: صديق حسن خان أخذ كتاب "الروضة الندية" من كتب الشوكاني –رحمهما الله– دون عزو!

فادعى كاذبهم أن صديق حسن خان يكثر النقل عن الشوكاني في الروضة الندية وغيرها!!

والجواب:

أولا: ليتكم رجعتم لما قاله صديق حسن خان في بداية كتابه لتعلموا حقيقة ما تأتفكون، وتعلموا حقيقة جريمتكم أيها المدعون!!

قال صديق حسن خان في مقدمة الروضة الندية عن كتاب الإمام الشوكاني رَحِمَهَاللَّهُ: ((فشرحه –أي الشوكاني– بشرح مختصر، من معين عيون الأدلة معتصر، وسماه: [الدراري المضية شرح الدرر البهية]... وشرحه هذا كان بالقول **فجعلته شرحا ممزوجا، وصيرته على منواله منسوجا، مستوعبا للفظه ومعناه، ومستصحبا لفحاويه ومبناه**، مضيفا إليه مذاهب الفقهاء، ليظهر ضعفها أو قوتها عند تقابل الأدلة وتعارضها بالآراء، لا للأخذ بها على ما كان بأي حال، فإن

الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال، **ثم زدت عليه أشياء من حاشية الماتن على [شفاء الأوام]** التي سماها [وبل الغمام] ومن غيرها عند النظر الثاني في هذا الكتاب، فعاد -بحمد الله- تعالى كما قيل اللبأ وابن طاب)).

قلت: فهذا عمل صديق حسن خان في كتاب الشوكاني قد نص عليه في مقدمة مصنفه، فهو شارح لمتن وشرحه وقد أخبر عن مؤلفه، فهل هذا كصنيعكم أيها المُحرفة؟!

ثانيا: المعلوم أن صديق حسن خان استفاد كثيرا من كتب الشوكاني ولا شك أنه تأثر به، وإن وقع نقل عنه دون عزو وثبت هذا فلعل هذا كان سهوا منه أو لعلة رآها، هذا إن لم يكن نص في أول كتابه على عمله على الكتاب كما هو الحال هنا، فإنهم أحيانا يحيلون إحالة مجملة في أول الكتاب، وهذا بخلاف السراق!

فبان أيضا أن هذه من جنس ما سبقها من الأباطيل؛ فرية تفتقر للدليل!

قالوا: السعدي نقل تفسيره كله من ابن تيمية وابن القيم دون عزو!

فقال قائلهم: كلام السعدي كله منقول عن ابن تيمية وابن القيم بدون عزو!

وجوابا على هذا أقول:

لا أدري والله كيف يدعي هؤلاء العلم، ويقولون مثل هذا الكلام، وهل كتاب السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فعلا منقول (كله) كما يقولون من ابن تيمية وابن القيم دون عزو؟!!

ومن قرأ تفسير العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عرف أسلوبه، وفهم طريقته ولغته السهلة القريبة، ومعانيها الدقيقة، التي ميزت هذا الكتاب وجعلته من أكثر التفاسير انتشارا الآن! سبحان الله، أيكون سارقًا لكلامه من شيخي الإسلام؟!

إني أتحدى كل من يروج لهذا الكلام أن يأتونا بمقارنة تثبت ما تقرر كما نفعل نحن معكم، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، وإلا فأنتم من الكاذبين!!

قالوا: كتاب " القواعد المثلى " للعثيمين مأخوذ كله من " بدائع الفوائد " لابن القيم –رحمهما الله– دون عزو ! !

قالوا: كتاب [القواعد المثلى] للعثيمين مأخوذ كله من [بدائع الفوائد] لابن القيم! هكذا قالوا وبالغوا وهولوا، وعلى قولهم بالأعاجيب دللوا!

فقالوا مثلا: قول العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((أسماء الله تعالى كلها حسنى)) منقول دون عزو من قول ابن القيم : ((أن أسماءه كلها حسنى)) !!

قلت: سبحان ربي القائل في كتابه: ((ولله الأسماء الحسنى)) !!

وقالوا مثلا قول العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني)).

قالوا هي منقولة دون عزو من قول ابن القيم: ((أن أسماءه عز وجل الحسنى هي أعلام وأوصاف والوصف بها لا ينافي العلمية

بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة)).

والجواب:

أولا: إن كل ما ينسبه السُّرَّاق وأشياعهم للعثيمين فهو كما ترى، مجرد قواعد علمية مشتهرة، بل لم ينقلها العثيمين بفصها ونصها، وإنما تحملها وتعلمها من العلماء، وأداها بطريقته وصياغته حال الآداء، فعبر عنها بعبارته، وشرحها بطريقته!!

فالحال هنا غير الحال، فكيف تقيسون من يستخدم مصطلحات العلم ويتكلم بقواعده، بمن يسرق جهد المصنف بعباراته وفوائده!!

ألا ترون أن لأهل كل صنعة اصطلاحات بها يتكلمون؟!، وعبارات بها يعبرون؟!، وقواعد عليها يؤصلون ويبنون، فهل في استخدام هذه المصطلحات حرج، وهل حين يتناقلونها بينهم يقال: فلان سرق؟!!

ثانيا: فلنحاكم القوم للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه، فإليكم كلامه في مسألة النقل بغير عزو –وهي محل النزاع– وهل تعد سرقة أم لا؟!!، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما مر: ((والكاتب الذي يكتب هذا المنسك تجده **نقل العبارة برمتها وشكلها ونقطها وإعرابها من كتاب آخر، ولا يقول: قال فلان في الكتاب الفلاني، وهذه سرقة علم، فهؤلاء نعتبرهم سراقا**)) [شرح حلية طالب العلم – ٢٩٧]

أرأيتم حجم جناية السُّرَّاق على العلماء المصلحين؟، وكيف كذبوا فيما يدعونه وينسبونه للعثيمين، ليستخفوا بأتباعهم الغافلين؟!!

قالوا: إن المعلمي اليماني نقل كتابه "القائد إلى تصحيح العقائد" من شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمهما الله–

فقال قائلهم: المعلمي اليماني عقد قسمًا في كتابه التنكيل، سمَّاه [القائد إلى تصحيح العقائد]، وذكر فيه بحوثًا طويلة من كلام ابن

تيمية - بنصه - في الرد على الفلاسفة ونحوهم ولم يعزُ الكلام لابن تيمية!.

والجواب عن هذه الشبهة:

أولا: نكرر إنه وإن ثبت عدم العزو لعالم من علماء السلف في كتاب ما فإننا ينبغي أن نلتمس له العذر ونقول لعل هناك علة دفعته لعدم العزو، إذ الأصل عند سلف هذه الأمة عزو الكلام إلى قائليه.

ثانيا: أفضل من يجيب عن تلك الشبهة هو المعلمي اليماني- بنفسه- حيث قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: ((آنستُ من كلام بعض الإخوان أنه ينكر عليّ أني في كتاب [القائد إلى إصلاح العقائد] **ربما ذكرت شيئًا من حِجاجِ شيخ الإسلام بدون عزو**، فأرى أن أشرح حقيقة الحال:

لم أجمع ذاك الكتاب ليقرأه الإخوان وغيرهم ممّن قد تفضّل الله تعالى عليهم بحسن العقيدة، وإنما جمعته دعوة لغيرهم، فهاهنا أمور:

١ - كان الشيخ الخضر الشنقيطي وصل إلى حيدرآباد حين كنت بها، وجرت له أمور، وجرى مرّة ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال

الشنقيطي: «أنا لا أحب كتب ابن تيمية، ولا تطاوعني نفسي قراءة شيء منها، ولقد جاء يوسف ياسين مرّة بجزء من فتاوى ابن تيمية، فتركه في بيتي، فلما علمت بذلك غضبت، واضطرب خاطري، وكرهت أن يبيت الجزء في بيتي، فلم أستقر حتى أرسلت به إلى صاحبه».

هذا معنى كلامه، هذه حاله وحال أشباهه، ينفرون من كتب شيخ الإسلام، ومن اسمه أيضًا، على نحو ما ورد في عمر بن الخطاب أن الشيطان يفر منه، **فظننت أن هؤلاء لو رأوا في كتابي ترداد ذكر شيخ الإسلام، يوشك أن يعرضوا عن قراءته البتة، وأنا أرى المصلحة أن أجترهم إلى مطالعته لعلّ الله تعالى أن ينفعهم به**.

٢ - كنت استعجلت في تأليف ذاك الكتاب، ولم يكن تحت يدي إذ ذاك من كتب شيخ الإسلام إلّا شرح [العقيدة الأصفهانية]، وكنت قبل ذلك قد طالعت عدة من كتبه، **وعلق بذهني كثير من فوائدها لا من حيث أنه ذكرها، بل من حيث أنها حجج واضحة، وما كان من هذا القبيل، فلم يزل أهل العلم يحتج آخرهم بما احتج به من قبله، ولا**

يتكلف العزو إليه، كما استدل عمر بن عبد العزيز بقول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ على أن الإجماع حجة...)) [النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ٨٨/ ١]

قلت: هذا كلام المعلمي بنفسه يبين علته في ترك العزو، مما يدل على أن هذا الفعل منه خلاف الأصل، إذ لو كان جائزا لقال ابتداءً: هذا فعل العلماء!!

كذلك أفادنا المعلمي فائدة مهمة هنا وهي تفريقه بين النقل الحرفي من كتاب، وبين ما ينتفع به المرء فيؤديه بصياغته الخاصة وعباراته، فقد ذكر أن ((**وكنت قبل ذلك قد طالعت عدة من كتبه، وعلق بذهني كثير من فوائدها لا من حيث أنه ذكرها، بل من حيث أنها حجج واضحة، وما كان من هذا القبيل، فلم يزل أهل العلم يحتج آخرهم بما احتج به من قبله، ولا يتكلف العزو إليه**))

والعجيب -ومع وضوح هذا الكلام- تجد السُّرَّاق ينقلون هذا الكلام محتجين به فيقول قائلهم: إن المعلمي اليماني حكى الإجماع على النقل بغير عزو!!

والواضح الذي لا يتمارى فيه منصفان من كلام المعلمي كما ترى أنه يفرق بين ما نقله نصا بغير عزو لعلة رآها، وما نقله كاستفادة عامة عبر عنها بنفسه دون نسخها من أحد!!

ثالثا: لهذا تجد أن كتاب المعلمي ليس نسخة من كتب شيخ الإسلام كما يدعون، بل زاد عنه وأنقص منه!!

قال العلامة محمد عبد الرزاق حمزة في تذييله على الكتاب المذكور: ((قرأت الكتاب فأعجبت به أيما إعجاب، لصبر العلامة على معاناة مطالعة نظريات المتكلمين **خصوصاً من جاء منهم بعد من ناقشهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم كالعضد والسعد**، ثم رده عليهم بالأسلوب الفطري والنقول الشرعية التي يؤمن بها كل من لم تفسد عقيلته بخيالات الفلاسفة والمتكلمين، فسد بذلك فراغاً كن على كل سني سلفي سده بعد شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رَحِمَهَاٱللَّهُ، وأدى عنا ديناً كنا مطالبين بقضائه، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وحشرنا وإياه في زمرة الذين أنعم

الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا)).

بهذا نخلص من هذا الكلام إلى عدة فوائد:

أولا: المعلمي اليماني يرى وجوب عزو الكلام لقائله، لذا ذكر علته في ترك اسم شيخ الإسلام ابن تيمية ولم يقل كما يقول اللصوص: (هذه طريقة العلماء).

ثانيا: أنه فرق بين نسخ الفائدة بحروفها، وبين تحمل الفائدة وأدائها بطريقة المؤلف.

ثالثا: أن كتاب القائد إلى تصحصح العقائد ليس نسخة من كلام شيخ الإسلام كما أوهم بعضهم.

رابعا: وهو الأهم أنه ينبغي أن نحسن الظن في علمائنا ونلتمس لهم المعاذير إن ثبت عنهم النقل بغير عزوفي موضع أو أكثر، لأن هذا خلاف المتقرر.

قالوا : إن الشيخ محمد أمان الجامي نقل عبارة سفيان الثوري دون عزو !

وادعى لصوص النصوص أن الشيخ محمد أمان الجامي له عبارة في مقطع على اليوتيوب يقول فيها: ((إذا رأيت الرجل يحب جميع الناس فإنه مداهن))، وهذه من كلام الإمام سفيان الثوري، ولم يعزُها الشيخ الجامي له!

والجواب عن تلك الشبهة:

أن يقال كيف ينسب اللصوص للشيخ الجامي النقل بغير عزو في عبارة كهذه؟!! بل ويأخذونها من مقطع على اليويتوب، والمعلوم أن المقاطع الصوتية للعلماء تكون مجتزأة من كلام سابق ولاحق فلا يسلَّم لهم حتى قولهم إن الشيخ ما عزاها لقائلها، فقد يكون عزاها في درسه الأصلي!!

وخلاصة القول في رد أمثال تلك الشبهات أن ما يورده السُّرَّاق من هذا القبيل فلا يخرج عن أمور:

- إما أن تكون دعاوى لا دليل عليها تقوم به الحجة!

- وإما أنها بعض أقوال وعبارات واصطلاحات مشتهرة!
- وإما أنهم يقيسون استفادة العالم من سابقيه، ثم تعبيره بطريقته لما تشبع به، على سرقة الكلام بحروفه وتراكيبه، فهو قياس فاسد.
- وأما أنها وقائع حصلت بخلاف الأصل لسهو أو لخوف أو عذر.

قالوا : إن حقوق الملكية الفكرية من التحاكم للقوانين الوضعية !

فقال قائلهم: إن قولكم بأن النقل بدون عزو سرقة علمية، هذا من التحاكم للقوانين الوضعية، القائلة بحماية الملكية الفكرية، أما في الإسلام فإن العلم مشاع لكل المسلمين وليس ملكا لأحد!

وجوابا على هذه الشبهة أقول -مستعينا بالله-:

أولا: إن كون العلم مشاعاً لا يتنافى مع ضرورة عزو كل قول لقائله، فإن هذا من حفظ العلم، والحرص عليه من أن ينتحله من

ليس له بأهل، فليأخذ من شاء ما شاء من علوم السلف والخلف ولكن دون تشبع بما لم يعطه.

ثانيا: إنما انطلق أهل العلم في بيان حكم السرقات العلمية من النصوص الشرعية، لا من القوانين الوضعية، فتجد من علماء هذه الأمة من حذروا –كما مر في الفصل الأول- من السرقات العلمية قبل أن توضع القوانين الوضعية بمئات السنين!، فكيف تلحقون السابق بالتالي؟!

فانظر –عافاك الله- إلى هذه الحيل الماكرة، والنفوس المتآمرة، التي ترى الحق جليا فتنكره، فيتهمون العلماء الأجلاء بما هم منه براء!!

وليس لهم همٌّ إلا الدفاع عن أشياخهم فيبررون لهم سرقة علوم غيرهم، لأنهم سرقوا أولا عقولهم وقلوبهم!!

وختاماً

أقول: والله إن هذه المسألة من الوضوح بمكان، حتى إنها لا تخفى على البسطاء لا أقول من المسلمين فقط بل من العقلاء، ولكن أحوجنا لهذا بعض لأهل الأهواء!

فتمسك أخي في كل مسألة بالمحكمات، ودع عنك من يطعمون من الزلات، ويتنفسون الشبهات، قال معالي الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-: «كذلك السنة منها متشابه أيضاً استدل به من استدل على نحلته وعلى طريقته، وكذلك أقوال الصحابة وأفعال الصحابة منها متشابه، وكذلك أفعال التابعين وأقوال التابعين منها متشابه، وكذلك أقوال العلماء سواء في كتبهم أو فيما نقل عنهم منها محكمات ومنها متشابهات...

فإذن إذا صار المرء له شيء ونظر ثم بحث ذهب يجمع يتبع المتشابه ليدلل على نحلته أو طريقته هذه سمة أهل الزيغ، أما سمة أهل الحق فإنهم يقبلون على الكتاب والسنة متخلِّين عن آرائهم واعتقادهم فيقبلون ما جاء في الكتاب والسنة وما أجمع عليه السلف

وما قرره الأئمة من المعتقدات، أما يأتي بشيء جديد بتقرير مسائل لا بد تجد من كلام العلماء من يقول كذا إما مجملاً أو مطلقاً وإما رأي أخطأ فيه فليست العبرة جمع النقول وليست لعبرة بجمع أدلة، وإنما العبرة أن تكون الأدلة راجحة أن تكون الأدلة محكمة في دلالتها وأن تكون أيضاً ثابتة إذا كانت من السنة، فإذن العبرة ليست من الاستدلال، وكل صاحب زيغ استدل من وقت الخوارج إلى يومنا هذا واتبع دليلاً وظاهر الآية يدل على ذلك ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ يتبعون ولا يأتون بشيء من عندهم، يتبعون ما تشابه منه؛ لكنهم تركوا المحكم فاستحقوا الذنب، ولماذا تركوا المحكم؟ لأن في قلوبهم زيغاً فتركوا المحكم واتبعوا ما تشابه منه، يستدلون بالمتشابه على زيغهم، وهذا أمر عظيم، واليوم نرى فيما أُلِّف من كتب معاصرة في مسائل تخالف ما قرره أئمة أهل السنة وما عليه الجماعة –قبل أن تفسد الجماعة– وما عليه أئمة الحديث وأهل الحق والذين أخذوا بالمحكم وردوا المتشابه إلى المحكم اليوم يوجد كتب كثيرة ورسائل ونُبذ ومطبوعات كلها فيها أدلة وكلها فيها نُقول، فليست العبرة بالنقول وليست العبرة بوجود نوع استدلال ولكن

العبرة بموافقة المرء طالب العلم طالب النجاة في أصول إيمانه وفي العقيدة والتوحيد، موافقته للجماعة موافقته الأئمة الذين عُرف علمهم وسلامة طريقتهم وعرف اتباعهم لكتاب الله جل وعلا وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وطريقة السلف الصالح.

هذه مسألة مهمة جداً ولا تَغِبْ عن بالك ولو لم تكن في حياتك إلا هذه الوصية فهي وصية عظيمة لنفسي ولكم، فليست العبرة بالمؤلفات بالكتب وإنما العبرة بملازمة الطريق الأولى قبل أن تفسد الطرق، كثرة الطرق وكثرة المؤلفات ما تصد الواحد هذه تعتبرها من المتشابهات إذا صارت ما عليه أهل الحق والجماعة.الآن كل يقرأ وكل يبحث فيذهب ويقول: قال فلان كذا وقال فلان كذا، ليست هذه بالوجهة الصحيحة، أحياناً يأتي متشابه من كلام أهل العلم فيتوقف المرء فيه، أما الذي يقول قال فلان كذا ويستدل به ونترك المحكمات ونترك الأصول من أجل قول لابن تيمية – مثلاً – في المسألة الذي أصاب رحمه الله في جل أقواله، أو قول للإمام أحمد ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، أو قول للإمام مالك ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، فكيف بمن دونهم من فلان وفلان من الناس»))!

وأختم بقول الحافظ السيوطي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عن سُرَّاق النصوص:

«وأرسلوا [عليهم] من ألسنتكم سبعًا شداداً، ومن أقلامكم أسنةً حداداً، ومن محابركم بحاراً مداداً، ومن أقوالكم جيشًا عرمرمًا لا يدع تلاعًا ولا وهاداً، وأولوا هذا السارق قطعًا، وامنعوا عنه الكتب منعًا. وإن [زكاهم] أحدٌ فما خائنٌ عندنا بمزكى، والله إن سارقًا يسرق الأشعار، وهي بالنسبة إلى العلم رخيصة الأسعار، فيعز على المسروق منه ويشتد، وينبه على سرقته ويعتد، ويساعده على ذلك أهل الأدب، وينتدبون لافضاحه مع من انتدب، ويؤلفون الكتب في هتكه، ويدرجونه في حيز المهمل وسلكه، ألم تر إلى كتاب [الحجة في سرقات ابن حجة]، وعقد علماء البيان في كتبهم السرية بابًا في السرقات الشعرية، كل ذلك في إعطاء الفضائل حقها، وتوفيةً بنسبة الحقوق إلى من استحقها».

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللّٰهم على محمد وآله وسلم

وكان الفراغ منه في الرابع والعشرين من جمادى الأولى ١٤٤١

فهرست

[٢] مقدمة

[٨] توطئة وتمهيد

[١٠] الفصل الأول: الأدلة الواضحة الجلية في بيان حكم السرقات العلمية

[١١] أولا: بعض الأدلة العامة من الكتاب والسنة بفهم السلف على حرمة السرقات العلمية.

[٢٠] ثانيا: كلام بعض العلماء سلفا وخلفا في أهمية عزو الكلام لقائله.

[٣٦] الفصل الثاني: شبهات أثارها لصوص النصوص والرد عليها

[٣٨] قالوا: أخذ البخاري من معمر بن المثنى والفراء وغيرهم ولم يعزُ لهم!

[٤٥] قالوا: أخذ الإمام مسلم صحيحه من صحيح البخاري دون عزو!

[٥٢] قالوا: إن كتاب [الجرح والتعديل] لابن أبي حاتم، منقول من [التاريخ الكبير] للبخاري بدون عزو!!

[٦٠] قالوا: أخذ ابن القيم فصولا من كتابه [مفتاح دار السعادة] من كتاب [الحيوان] للجاحظ دون عزو!

[٦٣] قالوا: شارح الطحاوية في شرحه، وابن كثير في موضع، والمقريزي في تجريد التوحيد نقلوا كثيرا من ابن تيمية دون عزو!

[٦٥] قالوا: إن الحافظ السيوطي سرق العديد من الكتب من غيره!

[٧٥] قالوا: أخذ الشوكاني [نيل الأوطار] من [فتح الباري] لابن حجر رَحِمَهَاٱللَّهُ دون عزو!

[٧٨] قالوا: صديق حسن خان أخذ كتاب [الروضة الندية] من كتب الشوكاني رَحِمَهُمَاٱللَّهُ دون عزو!

[٨٠] قالوا: السعدي نقل تفسيره كله من ابن تيمية وابن القيم دون عزو!

[٨١] قالوا: [القواعد المثلى] للعثيمين مأخوذ كله من [بدائع الفوائد] لابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ دون عزو!!

[٨٣] قالوا: إن المعلمي اليماني نقل كتابه [القائد إلى تصحيح العقائد] من شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمَاٱللَّهُ!

[٨٩] قالوا: إن الشيخ محمد أمان الجامي نقل عبارة سفيان الثوري دون عزو!

[٩٠] قالوا: إن حقوق الملكية الفكرية من التحاكم للقوانين الوضعية!

[٩٢] خاتمة الكتاب.

[٩٦] الفهرس.

تم بحمد الله